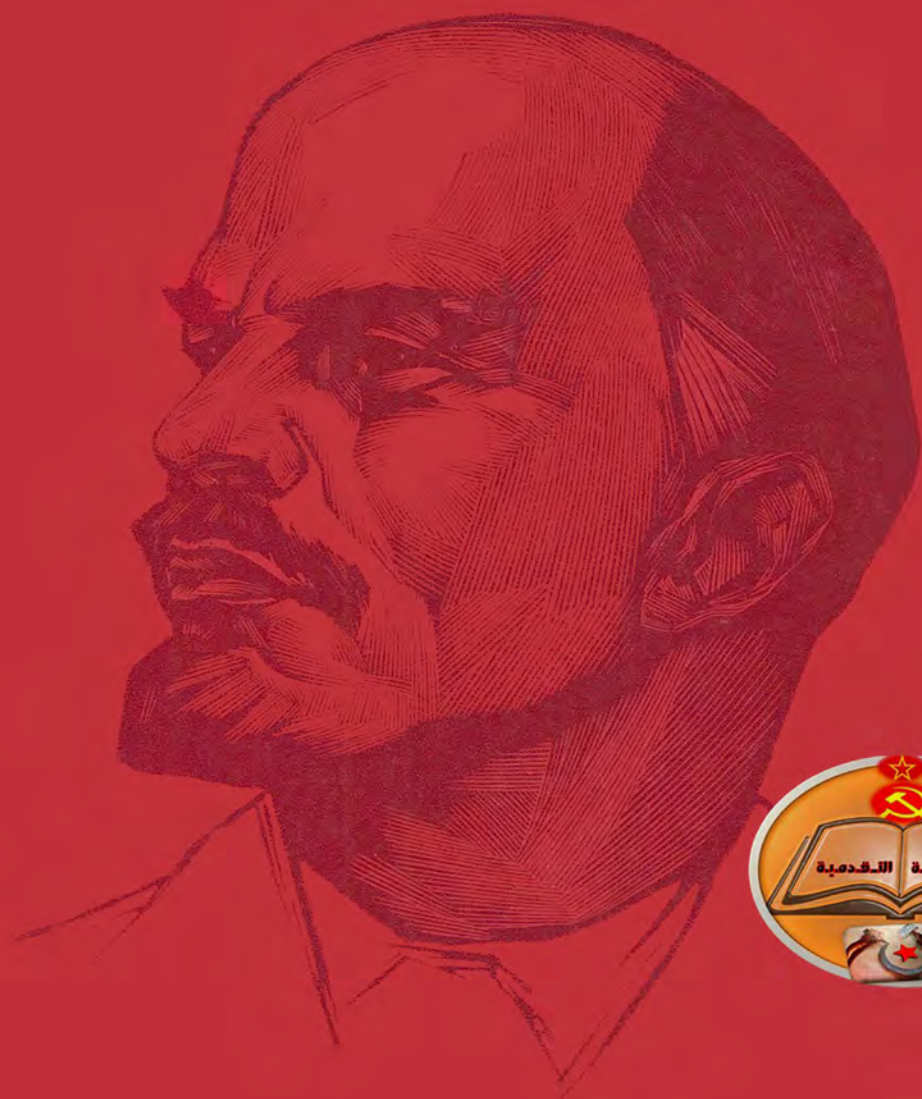


لينين

بصدد الكاريكاتور
عن الماركسية
وبصدد «الاقتصادية الامبريالية»



يا عمال العالم ، اتحدوا !

لينين

بصدد الكاريكاتور
عن الماركسية
وبصدد «الاقتصادية الإمبريالية»



دار التقدم

موسكو

ترجمة الياس شاهين

В. И. Ленин

**О КАРИКАТУРЕ НА МАРКСИЗМ
И ОБ «ИМПЕРИАЛИСТИЧЕСКОМ ЭКОНОМИЗМЕ»**

На арабском языке

© الترجمة الى اللغة العربية - دار التقدم ، ١٩٧٥

طبع في الاتحاد السوفيتي

Л - $\frac{10102-167}{014(01)-77}$ - 522-77

« ان احدا لن يشوه سمعة الاشتراكية-الديموقراطية الثورية اذا لم تشوه بنفسها سمعتها ». هذا القول المأثور يتعين دائما على المرء ان يتذكره وان يستعيده فى مجال بصره حين تنتصر هذه الموضوعة النظرية او التكتيكية الهامة او تلك من موضوعات الماركسية او توضع على الاقل فى جدول الاعمال ، وحين « ينقض » عليها ، عدا الاعداء السافرين والجديين ، اصدقاء يشوهون سمعتها بلا مرد ، محولينها الى كاريكاتور . هكذا كان الحال غير مرة فى تاريخ الاشتراكية-الديموقراطية الروسية . فان انتصار الماركسية فى الحركة الثورية قد رافقه ، فى مستهل العقد العاشر من القرن التاسع عشر ، ظهور الكاريكاتور عن الماركسية بصورة « الاقتصادية » فى ذلك الوقت (١) او « الاضرابية » التى ما كان « الايسكريون » (٢) استطاعوا ، بدون النضال المديد ضدها ، ان يزودوا عن اسس النظرية البروليتارية والسياسة البروليتارية ، سواء دون الشعبية البرجوازية الصغيرة (٣) ام دون الليبرالية البرجوازية . وهكذا كان حال البلشفية التى انتصرت فى الحركة العمالية الجماهيرية فى عام ١٩٠٥ لاسباب مختلفة ، منها تطبيق شعار « مقاطعة الدوما القيصرى » (٤) تطبيقا

صحيحا فى مرحلة اهم معارك الثورة الروسية ، فى خريف ١٩٠٥ ،
والتي تعين عليها ان تكابد - وتقهّر فى غمرة النضال - الكاريكاتور
عن البلشفية فى المرحلة الممتدة من عام ١٩٠٨ الى عام ١٩١٠ ، اى
فى المرحلة التى اثار فيها الكسينسكى وغيره ضجة كبرى ضد الاشتراك
فى الدوما الثالث (٥) .

وهكذا هو الحال الآن ايضا . فان الاعتراف بان هذه الحرب
حرب امبريالية ، والاشارة الى صلتها العميقة بعهد الرأسمالية
الامبريالى ، يلقيان ، الى جانب الاعداء الجديين ، اصدقاء غير
جديين ، غدت كليلة الامبريالية بالنسبة لهم « موضعة » ، وحفظوا
عن ظهر قلب هذه الكليلة ، ويحملون الى العمال اشد التشوش
النظري ، باعثن جملة كاملة من الاخطاء السابقة « للاقتصادية »
السابقة . ان الرأسمالية قد انتصرت ، - ولهذا لا داعى الى التفكير فى
القضايا السياسية . هكذا كان يحاكم « الاقتصاديون » القدماء فى
مرحلة ١٨٩٤ - ١٩٠١ ، ذاهبين الى حدّ انكار النضال السياسى
فى روسيا . ان الامبريالية قد انتصرت ، - ولهذا لا داعى الى التفكير
فى قضايا الديمقراطية السياسية . هكذا يحاكم « الاقتصاديون
الامبرياليون » المعاصرون . ومثالا على هذه الامزجة ، على هذا
الكاريكاتور عن الماركسية ، تتبدى مقالة ب . كيفسكى (٦)
المنشورة اعلاه ، والتي تعطى للمرة الاولى تجربة عرض ادبى متكامل
نوعا لذبذبات الفكر التى لوحظت فى بعض حلقات حزبنا فى الخارج
منذ بداية عام ١٩١٥ .

ولو ان « الاقتصادية الامبريالية » انتشرت فى صفوف الماركسيين
الذين وقفوا بحزم ضد الاشتراكية - الشوفينية . والى جانب الاممية الثورية
فى الازمة الكبرى المعاصرة (٧) التى تعانىها الاشتراكية ، لكان

ذلك ضربة جدية جدا الى اتجاهنا - وحزبنا ، - لان ذلك كان من شأنه ان يشوه سمعته من الداخل ، من داخل صفوفه بالذات ، وان يحوله الى ممثل للماركسية الكاريكاتورية . ولهذا يتعين التوقف لمناقشة اهم الاخطاء على الاقل من الاخطاء التي لا عد لها الواردة في مقالة ب . كييفسكى مناقشة مسهبة ، مهما كان ذلك « غير طريف » بحد ذاته ، ومهما ادى ذلك فى اغلب الاحيان الى علك بدائى فى منتهى البدائية لحقائق اولية فى منتهى البدائية ، يعرفها ويفهمها القارئ المتنبه والمتبصر من زمان من مطبوعاتنا فى عام ١٩١٤ وعام ١٩١٥ . لنبدأ من النقطة « المركزية » بالذات فى محاكمات ب . كييفسكى لكى نقود القارئ فى الحال الى « جوهر » اتجاه « الاقتصادية الامبريالية » الجديد .

١ - الموقف الماركسى من الحروب ومن « الدفاع عن الوطن »

ان ب . كييفسكى واثق هو نفسه ويريد ان يؤكد للقارئ بانه « غير موافق » على حق الامم فى تقرير مصيرها وحده ، اى على الفقرة التاسعة من برنامج حزبنا (٨) . وهو يحاول ببالح الغضب ان يدفع التهمة القائلة انه يتراجع بصورة جذرية عن الماركسية على العموم فى مسألة الديمقراطية ، وانه « خائن » (الهلalan المزدوجان السامان من وضع ب . كييفسكى) للماركسية فى شىء ما اساسى . ولكن لب المسألة يتلخص على وجه الضبط فيما يلى : ما ان عمد صاحبنا المؤلف الى المحاكمة بصدد عدم موافقته التى يزعم انها جزئية ومنفردة ، وعمد الى ايراد الحجج والاعتبارات وخلافها ، حتى تبين فى الحال انه ينحرف عن الماركسية على طول الخط

بالضبط . خذوا الفقرة ب (القسم ٢) فى مقالة ب . كىفسكى .
« ان هذا المطلب » (اى حق الامم فى تقرير مصيرها) « يؤدى
بالسبل المباشر (! !) الى الاشتراكية-الوطنية » . هكذا يعلن صاحبنا
المؤلف ويوضح ان الشعار « الخائن » ، شعار الدفاع عن الوطن ، هو
استنتاج « مستخلص بمنطق طبيعى (!) فى اقصى الكمال (!) من
حق الامم فى تقرير مصيرها ... » . ان الحق فى تقرير المصير
يعنى ، بنظره ، « الموافقة على خيانة الاشتراكيين-الوطنيين الفرنسيين
والبلجيكيين الذين يدافعون عن هذا الاستقلال » (استقلال فرنسا
وباجيكا كدولتين وطنيتين) « بالسلاح - فهم يفعلون ما يكتفى انصار
« الحق فى تقرير المصير » بقوله ... » « ان الدفاع عن الوطن هو من
ترسانة أعدائنا » ... « نحن نرفض قطعاً ان نفهم كيف يمكن
للمرء ان يكون فى آن واحد ضد الدفاع عن الوطن ومع الحق فى
تقرير المصير ، ضد الوطن ومع » .

هكذا يكتب ب . كىفسكى . ومن الواضح انه لم يفهم قراراتنا
ضد شعار الدفاع عن الوطن فى هذه الحرب . فلا بدّ لنا ان نأخذ
ما هو مكتوب بكل الوضوح فى هذه القرارات ، وان نفسّر مرة
اخرى معنى الكلام الروسى الواضح .

ان قرار حزبنا ، المتخذ فى مجلس برن العام (٩) فى آذار
١٩١٥ ، والمعنون بالعنوان التالى : « بصدد شعار الدفاع عن الوطن » ،
يبدأ بالكلمات التالية : « ان جوهر الحرب الحالية الفعلى يتلخص »
فى وفى ...

فالمقصود هنا الحرب الحالية . ومن المستحيل ان يقال هذا
بالروسية بمزيد من الوضوح . وكلمتا « الجوهر الفعلى » تبينان انه
ينبغى التمييز بين الظاهرى والفعلى ، بين الظاهر والجوهر ، بين القول

والفعل . ان الاقوال بصدد الدفاع عن الوطن فى هذه الحرب تصور كذبا الحرب الامبريالية ١٩١٤ - ١٩١٦ ، الحرب من اجل تقاسم المستعمرات ، من اجل نهب اراضى الغير ، والخ . ، بصورة حرب وطنية . ولكى لا تبقى اقل امكانية لتشويه نظراتنا ، يضيف القرار مقطعا خاصا عن « الحروب الوطنية فعلا » التى « وقعت على الاخص » (لاحظوا ان تعبير « على الاخص » لا يعنى « بوجه الحصر » !) فى مرحلة سنوات ١٧٨٩ - ١٨٧١ .

يوضح القرار انه « قامت فى اساس » هذه الحروب الوطنية « فعلا » « عملية مديدة من حركات وطنية جماهيرية ، ونضال ضد الاستبداد والاقطاعية ، واطاحة بالنير القومى ... » .

هذا واضح ، على ما يبدو ، أليس كذلك ؟ ان الاقوال بصدد الدفاع عن الوطن فى الحرب الامبريالية الحالية التى نجمت عن جميع ظروف العهد الامبريالى ، اى التى لم تنشب من باب الصدفة ، والتى لم تكن استثناء من العام والنموذجى وانحرافا عنهما ، هى خداع للشعب ، لانها حرب غير وطنية . ان كلمات « الدفاع عن الوطن » فى الحرب الوطنية فعلا ليست البتة خداعا ، ونحن لسنا البتة ضد هذه الحرب . فان مثل هذه الحروب (الوطنية فعلا) قد وقعت « على الاخص » فى سنوات ١٧٨٩ - ١٨٧١ ؛ والقرار يوضح ، دون ان ينكر باى كلمة امكانية وقوعها الآن ايضا ، كيف يجب تمييز الحرب الوطنية فعلا عن الحرب الامبريالية المستورة بشعارات وطنية كاذبة . ويعنى بالضبط : - لاجل التمييز ، يجب ان نرى ما اذا كانت تقوم « فى الاساس » « عملية مديدة من حركات وطنية جماهيرية » ، من « اطاحة بالنير القومى » .

وفى القرار عن « المسالمة » ، جاء صراحة : « ان الاشتراكيين-

الديموقراطيين لا يستطيعون انكار الالهية الايجابية للحروب الثورية
اي الحروب التى ليست امبريالية بل التى وقعت ، مثلا » (لا حظوا
هذه الكلمة : « مثلا ») « من عام ١٧٨٩ الى عام ١٧٨١ لاجل
الاطاحة بالنير القومى ... » . فهل كان بوسع قرار حزبنا فى عام
١٩١٥ ان يتحدث عن الحروب الوطنية التى وقعت مشيلات لها فى
سنوات ١٧٨٩ - ١٨٧١ ، ويشير الى اننا لا ننكر الالهية الايجابية
لهذه الحروب ، اذا كان لا يعتبر نشوب مثل هذه الحروب امرا
ممكنا فى الوقت الحاضر ايضا ؟ واضح انه لم يكن بوسعه .

ان كراس لينين وزينوفييف « الاشتراكية والحرب » هو تعليق
على قرارات حزبنا ، اى تفسير مبسط لها . وفى هذا الكراس ، كتب
فى الصفحة ٥ بكل الوضوح ان « الاشتراكيين كانوا يقرون ولا
يزالون يقرون الآن بما يتسم به الدفاع عن الوطن او الحرب الدفاعية
من طابع شرعى ، تقدمى ، عادل » بهذا المعنى فقط ، بمعنى
« اسقاط النير الاجنبى » . ويساق مثل : ايران على روسيا ،
« والخ . » ، ويقال : « فان هذه الحروب ستكون حروبا عادلة ،
دفاعية ، ايا كان البادئ ، وكل اشتراكى سيتمنى انتصار الدول
المضطهدة ، التابعة ، التى لا تتمتع بكامل حقوقها ، على الدول
« الكبرى » المضطهدة ، المستعبدة ، النهاية » .

صدر الكراس فى آب ١٩١٥ ، بالالمانية والفرنسية ، وب .
كييفسكى يعرفه جيدا جدا . ولم يعترض علينا ، مرة واحدة ، ل ب .
كييفسكى ، ولا على العموم اى كان ، لم يعترض احد لا على القرار
بصدد شعار الدفاع عن الوطن ، ولا على القرار بشأن المسالمة ،
ولا على تفسير هذين القرارين فى الكراس ، لم يعترض احد مرة
واحدة ! وهنا نتساءل : هل نفترى ، يا ترى ، على ب . كيفسكى

حين نقول انه لم يفهم الماركسية اطلاقا ، اذا كان هذا الكاتب ،
الذى لم يعترض منذ آذار ١٩١٥ على نظرات حزبنا الى الحرب ،
يكشف الآن ، فى آب ١٩١٦ ، فى مقالة عن الحق فى تقرير
المصير ، اى فى مقالة يزعم انها تتناول مسألة جزئية ، عدم فهم
مذهل للمسألة العامة ؟

ان ب . كييفسكى ينعت شعار الدفاع عن الوطن بانه شعار
« خائن » . ولكن بوسعنا ان نؤكد له بهدوء ان كل شعار هو « خائن »
وسيكون دائما « خائنا » بالنسبة للذين يكررونه بصورة آلية ، دون ان
يفهموا معناه ، دون ان يمعنوا الفكر فى القضية ، مكتفين بحفظ
الكلمات دون تحليل معناها .

ما هو « الدفاع عن الوطن » ، اذا تكلمنا بوجه عام ؟ هل هو
مفهوم علمى ما من ميدان الاقتصاد او من ميدان السياسة ، وما الى
ذلك ؟ كلا . انه بكل بساطة التعبير الاكثر رواجاً ، تعبير يستعمله
الجميع ، وهو احيانا مجرد تعبير تافه ضيق الافق يعنى تبرير الحرب .
ولا شىء اكثر ، لا شىء اطلاقا ! و « الخيانة » هنا لا يمكن ان
يكونها غير الامر التالى ، وهو ان بمقدور التافهين الضيقى الافق ان
يرروا الحرب ، كل حرب ، بقولهم « نحن ندافع عن الوطن » ،
فى حين ان الماركسية ، دون ان تهبط بنفسها الى درك التفاهة وضيق
الافق ، تتطلب التحليل التاريخى لكل حرب بمفردها ، لكى يفهم
المرء ما اذا كان يمكن اعتبار هذه الحرب تقدمية ، فى مصلحة
الديموقراطية او البروليتاريا ، وبهذا المعنى حربا شرعية عادلة ، وما
الى ذلك .

ان شعار الدفاع عن الوطن هو فى اغلب الاحيان تبرير للحرب
غير واع ، تافه ، ضيق الافق ، مرفق بالعجز عن اجراء تحليل تاريخى
لاهمية ومعنى كل حرب بمفردها .

ان الماركسية تعطى تحليلا كهذا وتقول : اذا كان « جوهر » الحرب « الفعلى » يتلخص ، مثلا ، فى الاطاحة بالنير الاجنبى (وهو امر نموذجى على الاخص بالنسبة لاوروبا فى سنوات ١٧٨٩ - ١٨٧١) ، فان الحرب تقدمية من جانب الدولة المظلومة او الامة المظلومة . اما اذا كان « جوهر » الحرب « الفعلى » يتلخص فى اعادة تقاسم المستعمرات ، فى تقاسم الغنائم ، فى نهب اراضى الغير (وهكذا هى حرب ١٩١٤ - ١٩١٦) ، فان الاقاويل بصدد الدفاع عن الوطن هى فى هذه الحال « خداع كلى للشعب » .

فكيف نجد « جوهر » الحرب « الفعلى » ، كيف نحدده ؟ ان الحرب هى استمرار للسياسة . يجب ان ندرس سياسة ما قبل الحرب ، السياسة التى تؤدى وأدت الى الحرب . اذا كانت السياسة امبريالية ، اى اذا كانت تدافع عن مصالح الرأسمال المالى ، وتنهب وتضطهد المستعمرات وبلدان الغير ، فان الحرب التى تنجم عن هذه السياسة هى كذلك حرب امبريالية . واذا كانت السياسة وطنية تحررية ، اى اذا كانت تعرب عن حركة جماهيرية ضد النير القومى ، فان الحرب التى تنجم عن سياسة كهذه هى حرب وطنية تحررية .

ان التافه الضيق الافق لا يفهم ان الحرب هى « استمرار للسياسة » ، ولذا يكتفى بالقول ان « العدو يهاجم » ، « العدو اقتحم بلادى » ، دون ان يستوضح لاي غرض تخاض الحرب ، اى طبقات تخوضها ، لاي هدف سياسى . ان ب . كييفسكى ينحط تماما الى مستوى هذا التافه الضيق الافق حين يقول : ها هم الالمان قد احتلوا بلجيكا ، وهذا يعنى من وجهة نظر حق الامم فى تقرير مصيرها ان « الاشتراكيين-الوطنيين البلجيكين على حق » ؛ او : ها هم الالمان قد احتلوا جزءا من فرنسا ، وهذا يعنى ان « بوسع غيد (١٠) ان

يسرّ » ، لان « الامر يبلغ ارضا تسكنها الامة المعنية » (لا ارض امة اخرى) .

من المهم بالنسبة للتافه الضيق الافق ان يعرف اين تقف العساكر ، من ينتصر الآن . ومن المهم بالنسبة للماركسى ان يعرف لاى غرض تخاض الحرب المعنية ، التى يمكن ان تنتصر فيها هذه العساكر تارة وطورا تلك .

لاى غرض تخاض الحرب المعنية ؟ لقد اشير الى هذا فى قرارنا (الذى يركز على سياسة الدول المتحاربة ، على السياسة التى انتهجتها خلال عقود من السنين قبل الحرب) . ان بريطانيا وفرنسا وروسيا تحارب من اجل الاحتفاظ بالمستعمرات المغتصبة ومن اجل نهب تركيا ، وما الى ذلك . والمانيا تحارب لكى تنتزع لنفسها المستعمرات ، ولكى تنهب هى ذاتها تركيا ، وما الى ذلك . لنفترض ان الالمان يحتلون حتى باريس وبطرسبورغ . فهل يتغير طابع الحرب المعنية من جراء هذا ؟ كلا ابدا . ان هدف الالمان وكذلك — وهذا اهم — السياسة المطبقة فى حال انتصار الالمان سيتلخصان آنذاك فى انتزاع المستعمرات ، والسيادة فى تركيا ، وانتزاع اراضي امم اخرى ، مثلا ، بولونيا ، وما الى ذلك ، ولكنهما لن يتلخصا اطلاقا فى فرض نير اجنبى على الفرنسيين او على الروس . ان جوهر الحرب المعنية الفعلى ليس وطنيا ، بل امبريالى . وبتعبير آخر نقول ان الحرب لا تجرى لان طرفا يطيح بالنير القومى والطرف الآخر يدافع عنه . ان الحرب تجرى بين فريقين من الظالمين ، بين فريقين من قطاع الطرق لتقرير كيفية تقاسم الغنيمة ، لتقرير من ذا الذى سينهب تركيا والمستعمرات .

وبايجاز نقول ان الحرب بين الدول الكبرى الامبريالية (اى

التي تظلم جملة كاملة من الشعوب الاخرى ، وتشبكها في شباك التبعية
للرأسمال المالى وما الى ذلك) او بالتحالف معها هي حرب امبريالية .
وهكذا هي حرب ١٩١٤ - ١٩١٦ . ان « الدفاع عن الوطن » في
هذه الحرب هو خداع ، هو تبرير لها .

اما الحرب ضد الدول الامبريالية اى الظالمة من جانب الشعوب
المظلومة (مثلاً ، شعوب المستعمرات) ، فهي حرب وطنية فعلاً .
وهي ممكنة الآن ايضا . ان « الدفاع عن الوطن » من جانب البلد
المظلوم وطنياً ضد البلد الظالم وطنياً ليس خداعاً ، والاشتراكيون ليسوا
البتة ضد « الدفاع عن الوطن » في حرب كهذه .

ان حق الامم في تقرير مصيرها والنضال في سبيل التحرر
الوطنى التام ، في سبيل الاستقلال التام ، ضد اللاحاق هما الشئ
نفسه ، وليس بوسع الاشتراكيين ان يرفضوا خوض نضال كهذا -
في اى من اشكاله ، بما في ذلك الانتفاضة او الحرب - دون ان
يكفوا عن ان يكونوا اشتراكيين .

ان ب . كييفسكى يظن انه يناضل ضد بليخانوف (١١) حين
يزعم ان بليخانوف قد اشار الى الصلة بين حق الامم في تقرير
مصيرها والدفاع عن الوطن ! ان ب . كييفسكى قد صدق بليخانوف
في ان هذه الصلة هي كذلك بالفعل ، مثلما يصورها بليخانوف .
وحين صدق ب . كييفسكى بليخانوف ، خاف وقرر انه يجب انكار
حق الامم في تقرير مصيرها لكي يتخلص من استنتاجات بليخانوف ...
ان الثقة ببليخانوف كبيرة ، والخوف كبير كذلك ، ولكنه لا اثر
البتة لامعان الفكر فيما يقوم خطأ بليخانوف !

لاجل تصوير هذه الحرب بصورة حرب وطنية ، يستشهد
الاشتراكيون-الشوفينيون بحق الامم في تقرير مصيرها . ان النضال

الصحيح ضدهم واحد لا غير : يجب ان نبين ان هذه الحرب ليست نصلاً يجرى لاجل تحرير الامم ، بل لاجل تقرير من ذا الذى من الضواري الكبرى سيظلم المزيد من الامم . اما التمدادى فى الكلام الى حد انكار الحرب الجارية فعلاً لاجل تحرير الامم ، فانه يعنى رسم كاريكاتور اسوأ عن الماركسية . فان بليخانوف والاشتراكيين-الشوفينيين الفرنسيين يستشهدون بالجمهورية فى فرنسا لكى يبرروا « الدفاع » عنها دون المصلحة فى المانيا . واذا حاكمنا كما يحاكم ب . كييفسكى ، فانه يتعين علينا ان نكون اما ضد الجمهورية واما ضد الحرب الجارية فعلاً لاجل الذود عن الجمهورية !! ان الاشتراكيين-الشوفينيين الالمان يستشهدون بالحق الانتخابى العام وبتعليم الجميع الزاما القراءة والكتابة فى المانيا لكى يبرروا « الدفاع » عن المانيا دون القيصرية الروسية . واذا حاكمنا كما يحاكم كييفسكى ، فانه يتعين علينا ان نكون اما ضد الحق الانتخابى العام وتعليم الجميع القراءة والكتابة ، واما ضد الحرب الجارية فعلاً لاجل صيانة الحرية السياسية من محاولات انتزاعها !

لقد كان ك . كاوتسكى (١٢) قبل حرب ١٩١٤ - ١٩١٦ ماركسيا ؛ وستبقى جملة كاملة من اهم مؤلفاته وتصريحاته الى الابد مثالا عن الماركسية . ففي ٢٦ آب ١٩١٠ ، كتب كاوتسكى فى « Neue Zeit » بصدد الحرب الوشيكة والمحدقة يقول :

« فى حال نشوب الحرب بين المانيا وبريطانيا ، لن تكون المسألة مسألة الديمقراطية ، بل مسألة السيادة العالمية ، اى مسألة استثمار العالم . وليست هذه مسألة يتعين على الاشتراكيين-الديموقراطيين ان يقفوا فيها الى جانب مستثمرى امتهم » .
(« Neue Zeit » , 28. Jahrg. , Bd. 2, S. 776) .

هذه صيغة ماركسية ممتازة تتطابق تماما مع صيغتنا ، صيغة تفصح كليا كاوتسكى الحالى ، الذى مال عن الماركسية الى الدفاع عن الاشتراكية-الشوفينية ، وتوضح كليا مبادئ الموقف الماركسى من الحروب (وسنعود مرة اخرى فى الصحافة الى هذه الصيغة) . ان الحرب هى استمرار للسياسة ؛ ولهذا ما دام النضال يقوم من اجل الديمقراطية ، فمن الممكن ايضا ان تقوم الحرب من اجل الديمقراطية ؛ ان حق الامم فى تقرير مصيرها ليس غير مطلب من المطالب الديمقراطية ، لا يختلف مبدئيا فى شىء عن المطالب الاخرى . ان « السيادة العالمية » هى ، اذا تكلمنا بايجاز ، فحوى السياسة الامبريالية ، التى الحرب الامبريالية استمرار لها . ان انكار « الدفاع عن الوطن » اى الاشتراك فى الحرب الديمقراطية ، هو سخافة لا تمت باى صلة الى الماركسية . ان تزيين وجه الحرب الامبريالية بتطبيق مفهوم « الدفاع عن الوطن » عليها اى بتصويرها بصورة حرب ديموقراطية ، يعنى خداع العمال ، والانتقال الى جانب البرجوازية الرجعية .

٢ - « فهمنا للعهد الجديد »

ان ب . كينفسكى الذى يعود اليه التعبير الوارد بين هلالين مزدوجين ، يتحدث على الدوام عن « العهد الجديد » . ومن المؤسف ان محاضراته خاطئة هنا ايضا .

فان قرارات حزبنا تتحدث عن هذه الحرب التى نشبت عن ظروف العهد الامبريالى العامة . والعلاقة بين « العهد » و« هذه الحرب » مطروحة عندنا من الناحية الماركسية بصورة صحيحة : فلكى يكون المرء ماركسيا ، يجب تقييم كل حرب بمفردها بصورة

ملموسة . ولكى يفهم المرء لماذا كان من الممكن وكان لا بد ان تنشب حرب امبريالية بين الدول الكبرى التى كان كثير منها فى طليعة النضال من اجل الديمقراطية فى المرحلة الممتدة من عام ١٧٨٩ الى عام ١٨٧١ ، اى اشد الحروب اغراقا فى الرجعية والعداء للديموقراطية من حيث معناها السياسى ، لكى يفهم هذا ، ينبغى ان يفهم ظروف العهد الامبريالى العامة اى عهد تحول الرأسمالية فى البلدان المتقدمة إلى امبريالية .

ولقد شوه ب . كليفسكى هذه العلاقة بين « العهد » و « هذه الحرب » تشويها تاما . فالحاصل عنده ان التحدث بصورة ملموسة يعنى التحدث عن « العهد » ! وهذا بالذات غير صحيح .

ان عهد ١٧٨٩ - ١٨٧١ هو عهد خاص بالنسبة لاوروبا . وهذا امر لا جدال فيه . فلا يمكن فهم اى من حروب التحرر الوطنى التى كانت نموذجية بخاصة بالنسبة لذلك الزمن ، بدون فهم ظروف ذلك العهد العامة . فهل هذا يعنى ان جميع حروب ذلك العهد كانت تحررية وطنية ؟ كلا ، بالطبع . والقول بذلك انما يعنى المضى فى القول الى حد الخراقة ، ووضع كليشه مضحك عوضا عن دراسة كل حرب بمفردها دراسة ملموسة . ففى ١٧٨٩ - ١٨٧١ ، وقعت كذلك حروب استعمارية وحروب بين الامبراطوريات الرجعية ، التى كانت تضطهد جملة كاملة من الامم الاخرى .

وهنا نتساءل : من واقع ان الرأسمالية المتقدمة الاوروبية (والاميركية) دخلت فى عهد الامبريالية الجديد ، هل ينبج ان الحروب الممكنة الآن هى الحروب الامبريالية فقط ؟ ان القول بذلك سيكون زعما اخرق ، وعدم قدرة على تمييز الظاهرة الملموسة المعنية عن كل مجمل ظاهرات العهد الممكنة المتنوعة . ان العهد

يسمى عهدا لانه يشمل مجمل الظاهرات والحروب المتنوعة ، سواء منها النموذجية ام غير النموذجية ، الكبيرة ام الصغيرة ، الملازمة للبلدان المتقدمة ام الملازمة للبلدان المتأخرة . وان التملص من هذه المسائل الملموسة بواسطة جمل عامة عن « العهد » ، كما يفعل ب . كييفسكى ، يعنى اساءة استعمال مفهوم « العهد » . ونحن نسوق الآن واحدا من امثلة عديدة لكى لا نرمى الكلام على عواهنه . ولكنه يجب التذكير فى البدء بان فرقة واحدة من اليساريين ، ونعنى بها الفرقة الالمانية « انترناسيونال » (١٣) قد عرضت فى الفقرة الخامسة من موضوعاتها المنشورة فى العدد ٣ من نشرة لجنة برن التنفيذية (٢٩ شباط ١٩١٦) رأيا من الجلى انه غير صحيح : « فى عصر هذه الامبريالية الجموح ، لم يعد بالامكان حدوث اية حروب وطنية » . ولقد درسنا هذا الزعم فى « مجموعة الاشتراكي-الديموقراطى » . وهنا نكتفى بان نلاحظ انه على الرغم من ان جميع الذين يهتمون بالحركة الاممية يعرفون من زمان هذه الموضوعية النظرية (وقد حاربناها حتى فى الاجتماع الموسع للجنة برن التنفيذية فى ربيع ١٩١٦) ، لم يكررها اى فريق حتى الآن ، ولم يقرها . وب . كييفسكى لم ينبس ببنت شفة بروح هذا الزعم او مثل هذا الزعم عندما كتب مقالته فى آب ١٩١٦ .

وهذا ما يجب التنويه به ، واليكم السبب : لو ان هذا الزعم النظرى ، او ما يماثله قد قيل ، لكان من الممكن فى هذه الحال التحدث عن الاختلاف النظرى . اما عندما لا يرد مثل هذا الزعم ، فاننا مضطرون الى القول : ان ما نواجهه ، ليس فهما آخر « للعهد » وليس اختلافا نظريا ، بل جملة مرمية على عواهنها فقط ، سوء استعمال لكلمة « العهد » فقط .

مثلا . يكتب ب . كييفسكى فى بداية مقالته بالذات :- « الا يشبه (الحق فى تقرير المصير) الحق فى الحصول مجانا على ١٠٠٠٠ ديسياتين * فى المريخ ؟ الجواب عن هذا السؤال لا يمكن الا ان يكون ملموسا كليا ، اذا ما روعى العهد الحالى كله ؛ ذلك ان حق الامم فى تقرير مصيرها فى عهد تكون الدول القومية ، بوصفها افضل اشكال تطور القوى المنتجة فى مستواها آنذاك ، شىء ؛ وهذا الحق شىء آخر عندما صارت هذه الاشكال ، اشكال الدولة القومية ، قيودا لتطورها . وبين عهد توطد الرأسمالية الذاتى والدولة القومية وبين عهد هلاك الدولة القومية وعشية هلاك الرأسمالية ذاتها ، مسافة هائلة . فالتحدث « بوجه عام » ، خارج المكان والزمان ، ليس من شأن الماركسى . »

هذه المحاكمة نموذج عن الاستعمال الكاريكاتورى لمفهوم « العهد الامبريالى » . وبما ان هذا المفهوم جديد وهام . لهذا السبب بالذات يجب النضال ضد الكاريكاتور ! فما هو المقصود حين يقال ان اشكال الدولة القومية صارت قيودا ، والخ . ؟ المقصود هو البلدان الرأسمالية المتقدمة — المانيا ، فرنسا ، انجلترا فى المقام الاول ، التى جعل اشتراكها فى هذه الحرب من هذه الحرب حربا امبريالية قبل كل شىء . ففى هذه البلدان التى قادت البشرية حتى الآن الى الامام ، ولا سيما فى ١٧٨٩ — ١٨٧١ ، انتهت عملية تشكل الدولة القومية . والحركة القومية فى هذه البلدان هى ماض لا عودة له ، ومن شأن بعثه ان يكون طوبوية رجعية خرقاء . ان حركة الفرنسيين والانجليز والالمان القومية قد انتهت من زمان ؛ وفى جدول اعمال التاريخ يرد هنا امر آخر : فان الامم التى تحررت قد تحولت الى امم ظالمة ، الى امم للنهب الامبريالى ، الى امم تعيش « عشية هلاك الرأسمالية » . والامم الاخرى ؟

ان ب . كييفسكى يردد ، كقاعدة محفوظة غيبا ، انه يجب

* الديسياتين = ١٥٠٩٢٥ هكتار . الناشر .

على الماركسيين ان يحاكموا « بصورة ملموسة » ، ولكنه لا يطبق هذه القاعدة . اما نحن ، فقد اعطينا في موضوعاتنا (١٤) قصدا وعمدا نموذجا عن جواب ملموس ، ولم يرغب ب . كييفسكى في ان يدلنا على خطئنا ، لو كان رأى هنا خطأ .

جاء في موضوعاتنا (الفقرة السادسة) انه يجب ، لاجل المحاكمة بصورة ملموسة ، تمييز ثلاثة نماذج مختلفة على الاقل من البلدان في مسألة الحق في تقرير المصير . (واضح انه كان من المستحيل التحدث عن كل بلد بمفرده في موضوعات عامة .) النموذج الاول - البلدان المتقدمة في اوروبا الغربية (واميركا) حيث الحركة القومية من الماضي . النموذج الثانى - شرق اوروبا حيث هى من الحاضر . النموذج الثالث - البلدان شبه المستعمرة والمستعمرات حيث هى - بمقدار كبير - من المستقبل .

أصبح هذا ام لا ؟ الى هنا كان على ب . كييفسكى ان يوجه نقده . ولكنه حتى لا يلحظ فيما تقوم المسائل النظرية ! انه لا يرى انه طالما لم يدحض الموضوعة المذكورة (الموضوعة ٦) من موضوعاتنا ، - والحال يستحيل دحضها لأنها صحيحة ، - فان محاكماته بصدد « العهد » تبدو مثل رجل « يلوح » بالسيف ولكنه لا يضرب به .

وهو يكتب فى ختام مقاله : « خلافا لرأى ف . ايلين (١٥) ، نعتقد ان المسألة القومية لم تحل بالنسبة لاجلبية (!) البلدان الغربية (!) » ...

اذن ، هل ينجم بالتالى ان الحركة القومية للفرنسيين والاسبان ، والانجليز والهولنديين والالمان والايطاليين لم تنته فى القرن السابع عشر ، الثامن عشر ، التاسع عشر وقبل ذاك ؟ ان مفهوم « عهد

الامبريالية « مشوه فى مستهل المقالة بحيث يبدو ان الحركة القومية انتهت على العموم وليس فقط فى البلدان الغربية المتقدمة . اما فى ختام المقالة ذاتها ، فيقال ان « المسألة القومية » « لم تحل » فى البلدان الغربية على وجه الضبط !! أوليس هذا هو التشوش ؟ فالحركة القومية فى البلدان الغربية ماض بعيد . ان « الوطن » فى انجلترا وفرنسا والمانيا والخ . ، قد غنى اغنيته ، ولعب دوره التاريخى اى ان الحركة القومية لا تستطيع هنا ان تعطى اى شىء تقدمى يستنهض الى الحياة الاقتصادية والسياسية الجديدة جماهير جديدة من الناس . فهنا يرد فى جدول اعمال التاريخ ، لا الانتقال من الاقطاعية او من الوحشية البطريركية الى التقدم القومى ، الى الوطن المثقف والحر سياسيا ، بل الانتقال من « الوطن » الذى ولى زمنه والذى افترط فى النضج على الصعيد الرأسمالى ، الى الاشتراكية .

والحال آخر فى شرق اوروبا . فبالنسبة للاوكرانيين والبييلوروس ، مثلا : لا يمكن لغير العائش بالاحلام فى المريخ ان ينكر انه لا توجد بعد هنا حركة قومية منتهية ، وان ايقاظ الجماهير لامتلاك اللغة القومية وادبها - (وهذا شرط ومرافق ضرورى لتطور الرأسمالية التام ، لتغلغل التبادل تغلغلا تاما الى آخر عائلة فلاحية) لا يزال جاريا هنا . ان « الوطن » هنا لم يغن بعد كل اغنيته التاريخية . ولا يزال من الممكن هنا ان يكون « الدفاع عن الوطن » دفاعا عن الديمقراطية ، واللغة القومية ، والحرية السياسية ضد الامم الظالمة ، ضد القروسطية ، فى حين ان الانجليز والفرنسيين والالمان والايطاليين يكذبون الآن ، حين يتحدثون عن الدفاع عن وطنهم فى هذه الحرب ، لأنهم يدافعون فى الواقع ، لا عن اللغة القومية ، ولا عن حرية تطورهم القومى ، بل عن حقوقهم فى الاستعباد ، عن

مستعمراتهم ، و « مناطق نفوذ » رأسمالهم المالى فى البلدان الاخرى ،
وما الى ذلك .

ان الحركة القومية فى اشباه المستعمرات والمستعمرات لا تزال
تاريخيا افتى مما هى عليه فى شرق اوروبا .

اما الى ما تعود الاقوال عن « البلدان العالية التطور » وعن العهد
الامبريالى ؛ فيما يقوم وضع روسيا « الخاص » (عنوان الفقرة د فى
الفصل الثانى عند ب . كييفسكى) وليس روسيا وحدها ؛ اين حركة
التحرر الوطنى كلام كاذب واين هى واقع حى وتقدمى ؛ فان ب .
كييفسكى لم يفهم البتة شيئا من هذا .

٣ - ما هو التحليل الاقتصادى ؟

ان لب محاكمات اخصام حق تقرير المصير هو الاستشهاد
« بعدم قابلية تحقيقه » فى ظل الرأسمالية على العموم او فى ظل
الامبريالية . وغالبا ما تستعمل عبارة « عدم قابلية التحقيق » بمعان
متنوعة ، وغير محددة بدقة . ولهذا طالبنا فى موضوعاتنا بما هو
ضرورى فى كل مناقشة نظرية : توضيح اى معنى يقصدون حين
يتكلمون عن « عدم قابلية التحقيق » ؟ ولم نكتف بالسؤال ، بل شرعنا
نوضح هذا المعنى . ان جميع مطالب الديمقراطية « غير قابلة
للتحقيق » فى ظل الامبريالية بمعنى صعوبة التحقيق سياسيا او بمعنى
عدم القابلية للتحقيق بدون جملة من الثورات .

وبمعنى الاستحالة الاقتصادية ، من غير الصحيح اساسا القول
بعدم قابلية تحقيق حق تقرير المصير . .

تلك كانت موضوعتنا . وهنا لب الخلاف النظرى ؛ وهذه

المسألة كان ينبغي على اخصامنا ان يولوها كل الانتباه فى مناقشة جدية نوعا .

اليكم كيف يحاكم ب . كيفسكى فى هذه المسألة .
فهو ينبذ قطعا تفسير عدم قابلية التحقيق بمعنى « صعوبة التحقيق » لاسباب سياسية . وهو يجيب عن المسألة صراحة بمعنى الاستحالة الاقتصادية .

كتب يقول : « هل يعنى هذا ان حق تقرير المصير فى ظل الامبريالية غير قابل للتحقيق مثله مثل النقود العمالية فى ظل الانتاج البضاعى ؟ » . ويوجب ب . كيفسكى : « اجل ، يعنى ! لأننا نتكلم على وجه الضبط عن التناقض المنطقى بين مقولتين اجتماعيتين : « الامبريالية » و « حق الامم فى تقرير المصير » ، وهو نفس التناقض المنطقى القائم بين مقولتين اخريين : النقود العمالية والانتاج البضاعى . ان الامبريالية انما هى انكار حق تقرير المصير ، ولن يكون بوسع اى مشعوذ ان يجمع حق تقرير المصير مع الامبريالية » .

مهما كانت رهيبة كلمة « المشعوذون » الحانقة هذه التى يوجهها الينا ب . كيفسكى ، فانه يتعين علينا مع ذلك ان نقول له بانه بكل بساطة لا يفهم ما يعنيه التحليل الاقتصادى . فان « التناقض المنطقى » ، — فى حالة التفكير المنطقى الصحيح بالطبع ، — ينبغى ان لا يكون لا فى التحليل الاقتصادى ولا فى التحليل السياسى . ولهذا لا داعى البته الى الاستشهاد « بالتناقض المنطقى » على العموم حين يكون المقصود على وجه الدقة اعطاء تحليل اقتصادى ، وليس اعطاء تحليل سياسى . وفى عداد « المقولات الاجتماعية » يرد على حد سواء ما هو اقتصادى وما هو سياسى . ومن هنا ينجم ان ب . كيفسكى ، باجابته فى البدء بصورة قاطعة وصريحة : « اجل ، يعنى » (اى ان حق تقرير المصير غير قابل للتحقيق مثله مثل النقود العمالية فى ظل

الانتاج البضاعي) ، انما اكتفى بالفعل باللف والدوران ولم يعط تحليلا اقتصاديا .

فبم يبرهن ان النقود العمالية غير قابلة للتحقيق في ظل الانتاج البضاعي ؟ بالتحليل الاقتصادي . ان هذا التحليل ، الذي لا يجيز « التناقض المنطقي » ، شأنه شأن كل تحليل ، يتناول المقولات الاقتصادية والاقتصادية وحدها (وليس المقولات « الاجتماعية » على العموم) ، ويستخلص منها استحالة النقود العمالية . وفي الفصل الاول من « رأس المال » ، لا ترد اى كلمة لا عن اى سياسة ولا عن اى شكل سياسى ، ولا عن اى « مقولات اجتماعية » ؛ فان التحليل يتناول ما هو اقتصادى فقط ، تبادل البضائع : تطور تبادل البضائع . والتحليل الاقتصادى يبين - عن طريق المحاكمات « المنطقية » ، بالطبع ، - ان النقود العمالية غير قابلة للتحقيق في ظل الانتاج البضاعي .

ولا يبذل ب . كينفسكى حتى محاولة للشروع بتحليل اقتصادى ! وهو يخلط بين جوهر الامبريالية الاقتصادية وبين اتجاهاتها السياسية ، كما يتبين من الجملة الاولى بالذات من الفقرة الاولى بالذات من مقاله . اليكم هذه الجملة :

« كان الرأسمال الصناعى تركيبا من الانتاج السابق للرأسمالية والرأسمال التجارى التسليفى . وكان الرأسمال التسليفى فى خدمة الرأسمال الصناعى . اما الآن ، فان الرأسمالية تتغلب على مختلف انواع الرأسمال ، وينشق نوع موحد اعلى من الرأسمال ، وهو الرأسمال المالى ؛ ولهذا يمكن تسمية العصر كله بعصر الرأسمال المالى الذى تشكل الامبريالية نظام سياسته الخارجية المناسب » .

ان هذا التعريف كله لا يصلح لشيء من الناحية الاقتصادية ؛ فهو يستعيز عن المقولات الاقتصادية الدقيقة بالجمال الفارغة وحدها .

ولكنه يستحيل التوقف عند هذا الآن . والمهم هو ان ب . كييفسكى يعتبر الامبريالية « نظاما للسياسة الخارجية » .

هذا ، اولاً ، تكرار خاطئ من حيث جوهر الامر لفكرة كاوتسكى المخاطئة .

وهذا ، ثانياً ، تعريف سياسى صرف ، سياسى فقط للامبريالية . فبواسطة تعريف الامبريالية « كنظام للسياسة » . يريد ب . كييفسكى ان يتملص من التحليل الاقتصادي الذى وعد باعطائه واعلن ان حق تقرير المصير غير قابل للتحقيق اى غير قابل للتحقيق اقتصادياً ، فى ظل الامبريالية ، « مثله مثل » النقود العمالية فى ظل الانتاج البضاعى * !

لقد اعلن كاوتسكى فى جداله مع اليساريين ان الامبريالية هى « مجرد نظام للسياسة الخارجية » (اللاحق بالذات) . وانه لا يجوز اعتبار الامبريالية طورا اقتصاديا معيناً من الرأسمالية ، درجة من تطورها .

ان كاوتسكى على خطأ . وبقينا انه ليس من الذكاء فى شىء الجدل بصدد الكلمات . ومن المستحيل منع استعمال « كلمة » الامبريالية بنحو او آخر . ولكنه يجب توضيح المفاهيم بدقة اذا اريد اجراء مناقشة .

* هل يعرف ب . كييفسكى باى كلمة جارحة نعت ماركس مثل هذه « الاساليب المنطقية » ؟ نحن ، مع كوننا لا نستعمل الـ بته هذه الكلمة الجارحة بحق ب . كييفسكى ، مضطرون الى القول ان ماركس نعت ذلك « باساليب الاحتيال » : ففى تعريف مفهوم معنى ، يوضع اعتبارا الامر الذى يدور حوله الجدل بالذات ، الامر الذى ينبغى اثباته بالذات .

ونكرر اننا لا نستعمل تعبير ماركس الجارح بحق ب . كييفسكى ، بل نكتفى بالكشف عن مصدر خطئه . (هذا النص مشطوب فى المخطوطة - انشر) .

ان الامبريالية (او « عصر » الرأسمال المالى ، ولا عبرة
للالفاظ) هى ، من الناحية الاقتصادية ، الدرجة العليا لتطور
الرأسمالية . هى بالذات الدرجة التى اصبح فيها الانتاج كبيرا
وكبيرا جدا الى حد ان الاحتكار يحل محل حرية المنافسة . وهنا
يكمن جوهر الامبريالية الاقتصادية . ان الاحتكار يتجلى على السواء
فى التروستات والسنديكات وغيرها ، وفى كلية جبروت المصارف
العملقة ، وفى شراء مصادر الخامات وخلافها بالجملة ، وفى تمركز
الرأسمال المصرفى ، والخ .. فالقضية كلها فى الاحتكار الاقتصادى .
ان البناء الفوقى السياسى على الاقتصاد الجديد ، على الرأسمالية
الاحتكارية (الامبريالية هى الرأسمالية الاحتكارية) هو انعطاف
من الديمقراطية الى الرجعية السياسية . فالديموقراطية تقابل المنافسة
الحرّة . والرجعية السياسية تقابل الاحتكار . وعن حق وصواب ، قال
ر . هيلفردينغ فى كتابه « الرأسمال المالى » « ان الرأسمال المالى
يسعى الى السيطرة وليس الى الحرية » .

ان فصل « السياسة الخارجية » عن السياسة على العموم او
بالاخرى معارضة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية هما ، اصلا ،
فكرة غير صحيحة ، غير ماركسية ، غير علمية . ففى السياسة
الخارجية ، وفى السياسة الداخلية على حد سواء ، تسعى الامبريالية
الى انتهاك الديمقراطية ، الى الرجعية . وبهذا المعنى . لا جدال فى
ان الامبريالية هى « انكار » للديموقراطية على العموم ، للديموقراطية
بكاملها ، وليست البتة انكارا لاحد مطالب الديمقراطية ، اى بالذات
حق الامم فى تقرير المصير .

وبما ان الامبريالية هى « انكار » للديموقراطية ، فهى « تنكر »
كذلك الديمقراطية فى المسألة القومية (اى حق الامم فى تقرير

المصير) : « كذلك » : اى انها تسعى الى انتهاكها : فان تحقيقها فى ظل الامبريالية صعب بنفس قدر ونفس صعوبة تحقيق الجمهورية . والميليشيا ، وانتخاب الموظفين من قبل الشعب . والخ . . فى ظل الامبريالية (بالمقارنة مع الرأسمالية ما قبل الاحتكار) . ولا يمكن حتى ان يتناول الكلام عدم قابلية التحقيق « الاقتصادية » . اغلب الظن ان ما اوقع ب . كييفسكى ايضا فى الخطأ هنا ، هو (علاوة على عدم فهم متطلبات التحليل الاقتصادى بصورة عامة) واقع ان اللاحق (اى ضم ارض اجنبية خلافا لارادة سكانها . اى انتهاك حق الامم فى تقرير المصير) يعتبر من وجهة النظر الضيقة الافق معادلا « لامتداد » (توسع) الرأسمال المالى وشموله منطقة اقتصادية اوسع .

ولكنه لا تمكن معالجة المسائل النظرية بمفاهيم ضيقة الافق . ان الامبريالية هى ، من الناحية الاقتصادية . الرأسمالية الاحتكارية . واى يكون الاحتكار كاملا . تجب ازالة المنافسين . لا من السوق الداخلية وحسب (من سوق الدولة المعنية) . بل ايضا من السوق الخارجية . من العالم اجمع . فهل تتوفر « فى عصر الرأسمال المالى » الامكانية الاقتصادية للقضاء على المنافسة حتى فى دولة اخرى ؟ طبعاً . تتوفر : ان هذه الوسيلة انما هى التبعية المالية وشراء مصادر الخامات بالجملة ومن ثم جميع مؤسسات المنافس .

ان التروستات الاميركية هى اسمى تعبير عن اقتصاد الامبريالية او الرأسمالية الاحتكارية . فلأجل ازاحة المنافس . لا تكفى التروستات بالوسائل الاقتصادية . بل تلجأ على الدوام الى الوسائل السياسية وحتى الى الوسائل الاجرامية . ولكنه سيكون من فادح الخطأ اعتبار احتكار التروستات فى حال استخدام اساليب الصراع

الاقتصادية الصرف غير قابل للتحقيق من الناحية الاقتصادية . بل بالعكس . فان الواقع يبين لدى كل خطوة « قابلية تحقيق » هذا : تنسف التروستات تسليف المنافس بواسطة المصارف (اصحاب التروستات هم اصحاب المصارف : شراء الاسهم بالجملة) ؛ تنسف التروستات ايصال المواد الى المنافسين (اصحاب التروستات هم اصحاب السكك الحديدية : شراء الاسهم بالجملة) ؛ تخفض التروستات الاسعار لفترة من الزمن دون الكلفة ، منفقة الملايين على هذا الغرض لكي تفلس المنافس وتشتري مؤسساته ومصادر خاماته (المناجم ، الارض ، وما الى ذلك) .

هذا هو التحليل الاقتصادي الصرف لقوة التروستات ولتوسعها . هذا هو السبيل الاقتصادي الصرف الى التوسع : شراء المؤسسات ، والمشروعات ، ومصادر الخامات بالجملة .

ان الرأسمال المالى الكبير من بلد ما يستطيع دائما ان يشتري بالجملة ممتلكات المنافسين فى بلد آخر ، مستقل سياسيا ، وهو يفعل ذلك دائما . وهذا قابل للتحقيق تماما من الناحية الاقتصادية . فان « اللاحق » الاقتصادي « قابل للتحقيق » تماما بدون اللاحق السياسى . وهو امر يراه المرء على الدوام . وفى المطبوعات عن الامبريالية تجدون دائما اشارات ، مثلا ، الى ان الارجنتين هى بالفعل « مستعمرة تجارية » لبريطانيا ، وان البرتغال هى بالفعل « تابعة » لبريطانيا ، وما الى ذلك . وهذا صحيح : فان التبعية الاقتصادية حيال المصارف البريطانية ، والديون المستحقة لبريطانيا ، وشراء بريطانيا بالجملة للسكك الحديدية المحلية والمناجم والاراضى وخلافها ، — كل هذا يجعل البلدين المذكورين « ملحقا » لبريطانيا بالمعنى الاقتصادي ، بدون انتهاك استقلال هذين البلدين السياسى .

ان استقلال الامم السياسى يسمى بحقها فى تقرير مصيرها .
والامبريالية تسعى الى انتهاكه ، لأن الالحاق الاقتصادى فى حال
الالحاق السياسى هو فى كثير من الاحيان اكثر ملائمة وارخص
(من الاسهل رشوة الموظفين ، ونيل الامتيازات ، وتميرير قانون
مفيد ، وما الى ذلك) ، واسهل منالا ، واكثر هدوءا ، — كما
تسعى الامبريالية بالطريقة نفسها تماما الى الاستعاضة عن الديموقراطية
عموماً بالاوليغاركية * . ولكن الكلام عن « عدم قابلية » حق تقرير
المصير « للتحقيق » اقتصاديا فى ظل الامبريالية هو مجرد لغو
وهراء .

ويتحاشى ب . كييفسكى المصاعب النظرية بواسطة اسلوب
سهل وطائش للغاية يسمى بالالمانية بالتعبير « الصبانية » اى التعابير
الطلابية الساذجة ، الخشنة ، الرائجة (والطبيعية) فى مجالس السكر
الطلابية . اليكم مثالا :

كتب يقول : « ان الحق الانتخابى العام : ويوم العمل من ثمانى ساعات ،
وحتى الجمهورية ، يمكن منطقيا قرنهما بالامبريالية ، رغم انها ابعد من ان تبسم (! !)
للامبريالية ، ولذلك كان تحقيقها فى منتهى الصعوبة » .

ما كان لدينا قطعا اى اعتراض على التعبير الصباني :
الجمهورية لا « تبسم » للامبريالية ، — الكلمة المرححة تزين احيانا
الكلام العلمى ! — لو كان يوجد ، بالاضافة الى هذه التعابير فى
محاكمة بصدد مسألة جدية ، تحليل اقتصادى وسياسى على السواء
للمفاهيم . فالصبانية عند ب . كييفسكى تحل محل هذا التحليل ،
وتستر عدم وجوده .

* الديموقراطية — حكم الشعب . الاوليغاركية — حكم القلة . — المعرب .

فماذا يعنى تعبير : « الجمهورية لا تبسّم للامبريالية » ؟
وليمَ ذلك ؟

ان الجمهورية هي احد الاشكال الممكنة للبناء الفوقى السياسى على المجتمع الرأسمالى علما بانها الشكل الاوفر ديموقراطية فى الظروف الراهنة . فالقول ان الجمهورية « لا تبسّم » للامبريالية يعنى القول انه يوجد تناقض بين الامبريالية والديموقراطية . ومن المحتمل جدا ان استنتاجنا هذا « لا يبسّم » وحتى « ابعد من ان يبسّم » ل ب . كيفسكى ، ولكن لا جدال فيه مع ذلك .

وبعد . ما هو نوع هذا التناقض بين الامبريالية والديموقراطية ؟ أهو تناقض منطقى ام غير منطقى ؟ ان ب . كيفسكى يستعمل كلمة « منطقى » دون ان يمعن الفكر . ولذا لا يلحظ ان هذه الكلمة تخدمه فى هذه الحالة لكى تستر (عن عين القارئ وذهنه . كما عن عين الكاتب وذهنه) تلك المسألة بالذات التى اخذ على عاتقه مناقشتها ! وهذه المسألة هي علاقة الاقتصاد بالسياسة : علاقة الظروف الاقتصادية والمضمون الاقتصادي للامبريالية باحد الاشكال السياسية . ان اى « تناقض » يلاحظ فى المحاكمات البشرية هو تناقض منطقى ؛ وهذا تكرار فارغ . وبواسطة هذا التكرار الفارغ ، يتحاشى ب . كيفسكى جوهر المسألة : أيقع هذا التناقض « المنطقى » بين ظاهرتين او موضوعتين اقتصاديتين (١) ؟ ام بين ظاهرتين سياسيتين (٢) ؟ ام بين ظاهرة اقتصادية وظاهرة سياسية (٣) ؟ ففى ذلك يكمن جوهر الامر . ما دامت قد طرحت مسألة عدم قابلية التحقيق او قابلية التحقيق اقتصاديا فى ظل هذا الشكل السياسى او ذاك !

ولو لم يتجنب ب . كيفسكى جوهر الامر هذا ، لرأى ، اغلب

الظن ، ان التناقض بين الامبريالية والجمهورية هو تناقض بين اقتصاد
الرأسمالية الحديثة (اى الرأسمالية الاحتكارية بالذات) وبين
الديموقراطية السياسية على العموم . وذلك لأن ب . كيفسكى لن
يثبت يوما ان اى اجراء ديموقراطى كبير وجذرى (انتخاب
الموظفين او الضباط من قبل الشعب . اكمل الحرية للجمعيات
والاجتماعات وما الى ذلك) يناقض الامبريالية أقل (« يتسم » لها
اكثر ، اذا شئتم) مما تناقضها الجمهورية .

ونحصل على ذلك الحكم بالذات الذى الحنا عليه نحن فى
الموضوعات : الامبريالية تناقض ، تناقض « منطقيا » مجمل
الديموقراطية السياسية على العموم . وحكمنا هذا « لا يتسم » ب .
كيفسكى ، لأنه يدمر تراكيبه غير المنطقية . ولكن ما العمل ؟
هل يمكن . يا ترى ، ان نسلم حقا وفعلا بواقع ان بعضهم يريد ،
حسبما يزعم . ان يدحض احكاما معينة ولكنه يمرر بالفعل خلصة
هذه الاحكام بالذات بواسطة تعبير : « الجمهورية لا تتسم
للامبريالية » ؟

وبعد . لماذا لا تتسم الجمهورية للامبريالية ؟ وكيف « تجمع »
الامبريالية اقتصادها مع الجمهورية ؟

ان ب . كيفسكى لم يفكر فى ذلك . ونحن نذكره بكلمات
انجلس التالية . فالمقصود هو الجمهورية الديموقراطية . والسؤال
المطروح هو : هل تستطيع الثروة ان تسيطر فى ظل هذا الشكل من
الحكم ؟ اى ان السؤال يتناول « التناقض » بالذات بين الاقتصاد
والسياسة . يجيب انجلس : « ... ان الجمهورية الديموقراطية لا
تعرف رسميا اى شىء عن الفوارق » (بين المواطنين) « من حيث
الثروة . ففى ظلها تمارس الثروة سلطتها بصورة غير مباشرة ، ولكن

بضمان اكبر . فمن ناحية ، بشكل رشوة الموظفين مباشرة » (« والنموذج الكلاسيكى لذلك اميركا ») ، « ومن ناحية اخرى بشكل تحالف الحكومة مع البورصة ... » (١٦) .

ها هو ذا نموذج للتحليل الاقتصادى لمسألة « قابلية تحقيق » الديمقراطية فى ظل الرأسمالية ، للمسألة التى تعتبر مسألة « قابلية تحقيق » حق تقرير المصير فى ظل الامبريالية جزءا منها !

ان الجمهورية الديمقراطية تناقض الرأسمالية « منطقيا » ، اذ انها تساوى « رسميا » بين الغنى والفقر . وذلك هو التناقض بين النظام الاقتصادى والبناء السياسى . ولدى الجمهورية مع الامبريالية نفس التناقض معمقا او مشددا بكون حلول الاحتكار محل المنافسة الحرة يخلق « صعوبات » اكبر امام تحقيق اية حريات سياسية . فكيف تقترب الرأسمالية مع الديمقراطية ؟ عن طريق التطبيق غير المباشر لسلطة الرأسمال الشاملة ! وهناك وسيلتان اقتصاديتان لهذا الغرض : (١) الرشوة المباشرة . (٢) تحالف الحكومة مع البورصة . (وقد عبرت موضوعاتنا عن ذلك بالكلمات التالية : ان الرأسمال المالى « سيشتري ويرشو الحكومة والموظفين بحرية » فى ظل النظام البرجوازى) .

فما دام الانتاج البضاعى والبرجوازية وسلطة النقود سائدة ، فان شراء الذمم (مباشرة او عن طريق البورصة) « قابل التحقيق » فى ظل اى شكل للحكم وفى ظل اية ديموقراطية .

وهنا نتساءل : ما الذى يتغير بهذا الخصوص لدن الاستعاضة عن الرأسمالية بالامبريالية ، اى رأسمالية ما قبل الاحتكار بالرأسمالية الاحتكارية ؟

لا شىء غير تزايد سلطة البورصة ! وذلك لان الرأسمال المالى

هو الرأسمال الصناعى الكبير جدا الذى نما الى حد الاحتكار واندمج فى الرأسمال المصرفى . فالمصارف الكبرى تندمج فى البورصة مبتلعة اياها . (المطبوعات عن الامبريالية تتحدث عن هبوط دور البورصة ، ولكن فقط بمعنى ان اى مصرف جبار هو بنفسه بورصة) . وبعد . اذا كانت السيطرة على اية جمهورية ديموقراطية تبدو بالنسبة « للثروة » عموما قابلة التحقيق تماما عن طريق الرشوة والبورصة ، فعلى اية صورة يستطيع ب . كييفسكى ان يزعم ، دون ان يقع فى « تناقض منطقى » مضحك ، بان الثروة الكبرى للتروستات والمصارف التى تتصرف بالمليارات لا تستطيع « تحقيق » سلطة الرأسمال المالى على جمهورية اخرى ، اى مستقلة سياسيا ؟ ؟

ماذا ؟ أرشوة الموظفين « غير قابلة للتحقيق » فى دولة اجنبية ؟ ام ان « تحالف الحكومة مع البورصة » هو فقط تحالف داخل دولة المتكلم ؟

* * *

يرى القارئ من هنا ان فك الإشكال والشرح المبسط يحتاجان الى حوالى عشر صفحات مطبوعة مقابل عشرة سطور من التشويش . ولا نستطيع ان نناقش بمثل هذا التفصيل كل محاكمة ل ب . كييفسكى — فليس لديه ولا محاكمة واحدة بدون تشويش ! — بل ولا داعى لذلك ، ما دام الامر الرئيسى قد نوقش . اما الباقى فستتناوله باقتضاب .

٤ - مثال النروج

كانت النروج قد « حققت » حق تقرير المصير ، غير القابل للتحقيق حسب الزعم ، فى عام ١٩٠٥ ، فى عصر الامبريالية الاكثر

جموحا . ولذا ليس الكلام عن « عدم قابلية التحقيق » امرا اخرق من الناحية النظرية فحسب ، بل ومثير للضحك .

ويريد ب . كييفسكى ان يدحض ذلك ، مطلقا علينا بحق نعت « العقلانيين » (فما الداعى لذلك ؟ ان العقلانى يكتفى بالمحاكمة . بل المحاكمة المجردة ، اما نحن فقد اشرنا الى واقع ملموس للغاية ! أفلا يستخدم ب . كييفسكى كلمة « العقلانى » الداخلة بالشكل ... كيف نعبر عن ذلك دون ان نجرح الشعور ؟ .. بمثل هذا الشكل « الموفق » الذى استخدم به فى بداية مقالته كلمة « العصارى » ، مقدما آراءه « بشكل عصارة » ؟) .

ان ب . كييفسكى يلومنا على ان « المهم » بالنسبة لنا هو « مظهر الظواهر وليس جوهرها الحقيقى » . فلنمعن النظر فى الجوهر الحقيقى .

يبدأ الدحض من مثال هو ان واقع صدور قانون ضد التروستات لا يثبت عدم قابلية تحقيق منع التروستات . هذا صحيح . ولكن هذا المثال غير موفق . لانه ضد ب . كييفسكى . فالقانون هو اجراء سياسى ، انه سياسة ولا يمكن لاي اجراء سياسى ان يمنع الاقتصاد . ولا يمكن لاي شكل سياسى لبولونيا . سواء كانت جزءا من روسيا القيصرية او من المانيا ام منطقة ذات حكم ذاتى ام دولة مستقلة سياسيا ، لا ان يمنع ولا ان يلغى تبعيتها للرأسمال المالى للدول الامبريالية وشراء أسهم مؤسساتها من قبل هذا الرأسمال .

ان استقلال النروج تم « تحقيقه » فى عام ١٩٠٥ . ولكنه استقلال سياسى فقط . ولم يكن هذا الاستقلال يستهدف ، ولم يكن بوسعه ، تناول التبعية الاقتصادية . وعن ذلك بالذات نتحدث موضوعاتنا . فقد اشرنا بالذات الى ان حق تقرير المصير يتناول السياسة

فقط ، ولذلك من الخطأ حتى مجرد طرح مسألة عدم قابلية التحقيق اقتصاديا . اما ب . كيفسكى فهو « يدحض » رأينا مقدما مثال عجز المنع السياسى ضد الاقتصاد ! فيا له من « دحض » ! وبعد .

« ان مثالا واحدا او حتى امثلة كثيرة لانتصار المؤسسات الصغيرة على المؤسسات الكبيرة لا تكفى لدحض موضوعة ماركس الصائبة بشأن كون السير العام لتطور الرأسمالية مصحوبا بتمركز وتركز الانتاج على السواء » .

وهذه الحجة هي ايضا عبارة عن مثال غير موفق اختيار لغرض الهاء (القارئ والكاتب) عن الجوهر الفعلى للجدل .

ان موضوعاتنا تعلن بان من الخطأ الكلام عن عدم قابلية التحقيق اقتصاديا لحق تقرير المصير بنفس معنى عدم قابلية تحقيق النقود العمالية فى ظل الرأسمالية . فلا يمكن وجود « مثال » واحد لمثل قابلية التحقيق هذه . ويعترف ب . كيفسكى ، صامتا ، بصواب رأينا بهذا الخصوص ، وذلك لانه ينتقل الى تفسير « لعدم قابلية التحقيق » مغاير لذلك .

فلماذا لا يفعل ذلك بصورة صريحة ؟ ولماذا لا يصوغ بصراحة ودقة موضوعته : « ان حق تقرير المصير ، الذى هو غير قابل للتحقيق بمعنى امكانه الاقتصادى فى ظل الرأسمالية ، يناقض التطور ، ولذلك فهو رجعى او هو مجرد استثناء » ؟

ذلك لان الصياغة الصريحة للموضوعة المضادة من شأنها ان تفضح الكاتب رأسا ، الامر الذى يضطره الى الاختفاء .

ان قانون التمرکز الاقتصادى وانتصار الانتاج الكبير على الانتاج الصغير معترف به فى برنامجنا وفى برنامج ارفورت (١٧) . ويستر ب . كيفسكى واقع ان قانون التمرکز السياسى او الحكومى غير

معتبر به فى اى مكان . فاذا كان ذلك قانونا مثل هذا ، او قانونا ايضا ، فلماذا لا يعرضه ب . كييفسكى ولماذا لا يقترح اكمال برنامجنا ؟ فهل من العدالة من جانبه ان يتركنا وبرنامجنا السيئ غير الكامل ، بينما اكتشف هو هذا القانون الجديد للتمركز الحكومى ، هذا القانون الذى يتسم بأهمية عملية ، لان من شأنه ان يخلص برنامجنا من الاستنتاجات الخاطئة ؟

ان ب . كييفسكى لا يقدم اية صيغة للقانون ، ولا يقترح اكمال برنامجنا ، وذلك لانه يشعر شعورا غامضا بانه سيكون مثارا للسخرية لو فعل ذلك . ولقهره الجميع من «الاقتصادية الامبريالية» المضحكة لو ان وجهة النظر هذه طفت على السطح ، فوضع الى جانب قانون ازاحة الانتاج الكبير للانتاج الصغير «قانون» (بالارتباط معه او الى جانبه) ازاحة الدول الكبرى للدول الصغرى !

ولايضاح ذلك نكتفى بتوجيه سؤال واحد الى ب . كييفسكى : لماذا لا يتحدث الاقتصاديون بدون هلالين صغيرين عن «تفكك» التروستات الحديثة او المصارف الكبرى ؟ وعن امكان هذا التفكك وقابلية تحقيقه ؟ فلماذا اضطر حتى «الاقتصادى الامبريالى» (بين هلالين صغيرين) الى الاعتراف بامكان وقابلية تحقيق تفكك الدول الكبرى ، وليس التفكك عموما ، بل ، وعلى سبيل المثال ، انفصال «الشعوب الصغيرة» (لاحظوا ذلك !) عن روسيا (الفقرة د فى الفصل الثانى من مقالة ب . كييفسكى) ؟

واخيرا ، ولكى نبين بوضوح اكبر الى اى حد وصل كاتبنا فيما يقول ولكى نحذره نشير الى ما يلى : اننا جميعا نعرض بصراحة قانون ازاحة الانتاج الكبير للانتاج الصغير ، ولا يخشى احد وصف بعض «امثلة» «انتصار المؤسسات الصغيرة على المؤسسات الكبيرة»

بانها ظاهرة رجعية . ولم يجرأ بعد احد من اخصام حق تقرير المصير على وصف انفصال النروج عن اسوج بانه رجعى ، مع اننا طرحنا هذه المسألة فى المطبوعات منذ عام ١٩١٤ .

ان الانتاج الكبير غير قابل للتحقيق اذا بقيت ، مثلا ، الآلات- الادوات اليدوية ؛ ومن السخف تماما التفكير « بتفكك » مصنع ميكانيكى الى مشاغل يدوية . ان الاتجاه الامبريالى نحو الامبراطوريات الكبرى امر قابل للتحقيق تماما ، ولا يندر ان يتحقق عمليا بشكل تحالف امبريالى بين دول مستقلة بمعنى الكلمة السياسى . ان هذا التحالف ممكن ، وهو يلاحظ ، ليس فقط بشكل التحام اقتصادى بين الرساميل المالية لبلدين ، بل ايضا بشكل « تعاون » عسكرى فى الحرب الامبريالية . وان النضال الوطنى والانتفاضة الوطنية والانفصال القومى امور « قابلة للتحقيق » تماما وتلاحظ عمليا فى ظل الامبريالية ، بل وتشتد لان الامبريالية لا توقف تطور الرأسمالية وتنامى الميول الديموقراطية لدى جماهير السكان ، بل تشدد التناحر بين هذه المطامح الديموقراطية وبين اتجاه التروستات المعادى للديموقراطية . ولا يمكن الا من وجهة نظر « الاقتصادية الامبريالية » ، اى الماركسية الكاريكاتورية ، ان يتجاهل احد ، مثلا ، الظاهرة الفريدة التالية من ظواهر السياسة الامبريالية : فمن جهة تقدم لنا الحرب الامبريالية الحالية امثلة على كيفية النجاح فى جر دولة صغيرة مستقلة سياسيا ، بقوة الارتباطات المالية والمصالح الاقتصادية ، الى الصراع بين الدول العظمى (بريطانيا والبرتغال) . ومن جهة ثانية ، يستتبع انتهاك الديموقراطية ازاء الامم الصغيرة التى هى اضعف بكثير (من الناحيتين الاقتصادية والسياسية) حيال « حماتها » الامبرياليين تارة الانتفاضة (ارلنده) وطورا انتقال افواج كاملة الى جهة العدو

(التشكيكون) . ففي مثل هذه الحالة يصبح منح الحرية الديموقراطية با كبر قدر ممكن وحتى منح الاستقلال السياسى لـ بعض الامم الصغيرة ، لا « قابلا للتحقيق » من وجهة نظر الرأسمال المالى وحسب ، بل ونافعا احيانا بصورة مباشرة بالنسبة للتروستات ولسياستها الامبريالية ولحربها الامبريالية وذلك بغية عدم المجازفة باحباط عمليات «ها» الحربية . ان نسيان الخاصية الفريدة الملازمة للعلاقة بين السياسة والستراتيجية وتكرار كلمة واحدة محفوظة عن ظهر قلب ، بمناسبة وبغير مناسبة : « الامبريالية » — ليسا من الماركسية اطلاقا .

ويخبرنا ب . كيفسكى عن النروج ، اولا ، بانها « كانت دائما دولة مستقلة » . هذا خطأ ، ولا يمكن ان نعزو هذا الخطأ الا الى استهانة الكاتب الصببانية وعدم اهتمامه بالمسائل السياسية . فقبل عام ١٩٠٥ لم تكن النروج دولة مستقلة ، انما كانت تتمتع فقط بحكم ذاتى واسع للغاية . ولم تعترف اسوج باستقلال النروج السياسى الا بعد ان انفصلت النروج عنها . ولو ان النروج « كانت دائما دولة مستقلة » لما كانت الحكومة الاسوجية بحاجة الى ان تشعر الدول الاجنبية فى ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٥ بانها تعترف مذ ذاك بالنروج بلدا مستقلا .

ثانيا ، يورد ب . كيفسكى جملة من المقتطفات ليثبت ان النروج كانت توجه انظارها الى الغرب ، بينما كانت اسوج توجه انظارها الى الشرق ، وان الرأسمال المالى البريطانى على الاغلب « كان يعمل » فى احدهما والرأسمال المالى الالمانى فى الاخرى وهلمجرا . ومن هنا استنتاج مهيب : ان هذا المثال (النروج) « ينطبق كليا مع مخططاتنا » .

ها هو ذا نموذج من منطق «الاقتصادية الامبريالية» ! ان موضوعاتنا تنص على ان الرأسمال المالى يمكن ان يسود فى « اى بلد » ، « حتى ولو كان مستقلا » وعلى ان جميع المحاكمات بشأن « عدم قابلية تحقيق » حق تقرير المصير من وجهة نظر الرأسمال المالى ليست بالتالى سوى بلبلة صرف . انهم يقدمون الينا معطيات تثبت رأينا بشأن دور الرأسمال المالى الاجنبى فى النروج قبل الانفصال وبعده على حد سواء ، وذلك بشكل كما لو كانت تدحض رأينا ! !
فهل الحديث عن الرأسمال المالى ونسيان المسائل السياسية على هذا الاساس ، يعنى ، يا ترى ، المحاكمة عن السياسة ؟

كلا . ان المسائل السياسية لم تندثر بسبب الاخطاء المنطقية لدى « الاقتصادية » . فقد « عمل » الرأسمال المالى البريطانى فى النروج قبل الانفصال وبعده على حد سواء . وفى بولونيا « عمل » الرأسمال المالى الالمانى قبل انفصالها عن روسيا ، و « سيعمل » فى اى وضع سياسى كان فى بولونيا . ان هذا الامر بديهى وبسيط بساطة الابجدية ، وليس من اللائق تكراره ، ولكن ما العمل اذا كانوا ينسون الابجدية ؟

فهل تندثر بسبب ذلك المسألة السياسية المتعلقة بوضع النروج هذا او ذاك ؟ وبانتمائها الى اسوج ؟ وبسلوك العمال عندما طرحت مسألة الانفصال ؟

لقد تحاشى ب . كيفسكى هذه المسائل لانها توجع « الاقتصاديين » . ولكن هذه المسائل طرحت فى الحياة ولا تزال مطروحة . وطرح فى الحياة سؤال : هل يمكن لعامل اسوجى لا يعترف بحق النروج فى الانفصال ان يصبح اشتراكيا ديموقراطيا ؟ لا يمكن .

كان الاريستقراطيون الاسوجيون يؤيدون الحرب ضد النروج ، وكذلك القساوسة . وهذا الواقع لم يندثر بسبب كون ب . كييفسكى « نسى » ان يقرأ عنه فى تواريخ الشعب النروجى . لقد كان بوسع العامل الاسوجى ، مع بقائه اشتراكيا-ديموقراطيا ، ان ينصح النروجيين بالتصويت ضد الانفصال (جرى التصويت الشعبى فى النروج بشأن مسألة الانفصال فى ١٣ آب (اغسطس) ١٩٠٥ ، فأيد الانفصال ٣٦٨٢٠٠ صوت وعارضه ١٨٤ ، مع العلم بانه شارك فى التصويت حوالى ٨٠٪ من الذين كانوا يتمتعون بحق المشاركة فيه) . ولكن لو انكر العامل الاسوجى ، شأنه شأن الاريستقراطية والبرجوازية الاسوجية حق النروجيين فى حل هذه المسألة بأنفسهم ، وبدون الاسوجيين ، وبغض النظر عن ارادة هؤلاء ، لما كان غير اشتراكى شوفينى ووغدلا مكان له فى الحزب الاشتراكى-الديموقراطى.

فى هذا بالذات يتلخص استخدام البند التاسع من برنامج حزبنا الذى حاول صاحبنا «الاقتصادى الامبريالى» تجاوزه . كلا ، لن تتجاوزه ، ايها السادة ، دون ان تقعوا فى احضان الشوفينية !

ولكن ماذا بشأن العامل النروجى ؟ هل كان ملزما ، من وجهة نظر الاممية ، بان يصوت مع الانفصال ؟ ابدا . كان باستطاعته ان يصوت ضد الانفصال مع بقائه اشتراكيا-ديموقراطيا . وما كان خرق واجبه كعضو فى الحزب الاشتراكى-الديموقراطى الا فى حالة ما اذا مد يد العون الى عامل اسوجى رجعى يعارض حرية النروج فى الانفصال .

وهذا الفرق البسيط فى موقف العامل النروجى والعامل الاسوجى لا يريد البعض ان يروه . ولكنهم يفضحون انفسهم بانفسهم عندما يتحاشون هذه المسألة التى هى اكثر المسائل السياسية المحددة

تحديدا ، والتي نطرحها امامهم بصراحة . انهم يتملصون صامتين ، وبذلك يسلمون مواقعهم .

ولكى نثبت ان المسألة « النروجية » يمكن ان تطرح في روسيا ، قدمنا عمدا الموضوعة التالية : لدى توفر ظروف ذات طابع عسكري وستراتيجي صرف ، يمكن تماما الآن ايضا وجود دولة بولونية منفصلة . ويتوق ب . كييفسكى الى « المناقشة » ، ولكنه يلزم الصمت ! !

ونضيف الى ذلك : يمكن تماما لفنلنده ايضا ، لاعتبارات عسكرية وستراتيجية صرف ، وبشرط ان يكون للحرب الامبريالية الحالية مآل معين (مثل ضم اسوج الى الالمان وانتصارهم نصفيا) ، ان تصبح دولة منفصلة دون ان تنسف « قابلية تحقيق » اية عملية للرأسمال المالى ودون ان تجعل شراء اسهم السكك الحديدية الفنلندية وغيرها من المؤسسات بالجملة « غير قابل للتحقيق » * .

ان ب . كييفسكى يتملص من مسائل السياسة غير المستطابة له وراء ستار جملة طنانة فارغة تميز بصورة رائعة كل « محاكمته » :

* واذا كان « قابلا للتحقيق » تماما ، لو اسفرت الحرب الراهنة عن مآل معين ، تأسيس دولة جديدة فى اوروبا ، كالدولة البولونية والفنلندية وهلمجرا ، بدون ادنى خرق لظروف تطور الامبريالية وقوتها - بل على العكس ، بازدياد نفوذ وارتباطات وضغط الرأسمال المالى - فانه « قابل للتحقيق » كذلك ، لو اسفرت الحرب عن مآل آخر ، تأسيس دولة جديدة كالدولة المجرية والتشيكية وهلمجرا . فقد اخذ الامبرياليون البريطانيون يخططون الآن لهذا المآل الثانى فى حالة انتصارهم . ان العصر الامبريالى لا يقضى لا على مطامح الاستقلال السياسى للامم ولا على « قابلية تحقيق » هذه المطامح فى اطار العلاقات الامبريالية العالمية . اما خارج هذا الاطار ، فبدون جملة من الثورات وبدون الاشتراكية « يستحيل تحقيق » وتوطد الجمهورية فى روسيا واى تحول ديموقراطى كبير جدا فى اى مكان من العالم . ان ب . كييفسكى لم يفهم ابدا ، ابدا علاقة الامبريالية بالديموقراطية .

... « فى كل دقيقة » ... (هكذا ورد حرفيا فى آخر الفقرة ب من الفصل الاول) ... « يمكن ان يسقط سيف داموكليس ويقطع حبل وجود المشغل « المستقل » » (« تلميح » الى اسوج الصغيرة والنروج الصغيرة) .

اليكم ، اغلب الظن ، الماركسية الحقيقية : منذ نحو ١٠ سنوات ، تتواجد دولة نروجية منفصلة نعتت الحكومة الاسوجية انفصالها عن اسوج بانه « اجراء ثورى » . ولكن هل يجدر بنا ان نحلل المسائل السياسية النابعة من هنا ، اذا كنا قرأنا « رأس المال المالى » لهيلفردينغ و « فهمنا » ه بحيث يمكن « فى كل دقيقة » — ما دمت تقطع ، فاقطع بضربات عنيفة — ان تزول دولة صغيرة. ؟ هل يجدر الانتباه الى اننا قد شوهدنا الماركسية وحولناها الى « اقتصادية » وحولنا سياستنا الى ترديد لكلام الشوفينيين الروس حقا ؟

ولكم اخطأ ، اغلب الظن ، العمال الروس فى عام ١٩٠٥ فى سعيهم وراء الجمهورية : ذلك ان الرأسمال المالى قد تجند ضدها فى فرنسا وفى انجلترا وخلافهما ، وكان من الممكن « فى كل دقيقة » ان يقطعها « بسيف داموكليس » اذا ما انبثقت !

* * *

« ان مطلب حق الامم فى تقرير مصيرها ليس ... طوبويا فى برنامج الحد الأدنى : فهو لا يناقض التطور الاجتماعى لأنه ليس من شأن تحقيقه ان يوقف هذا التطور » . هذا المقطع من مارتوف (١٨) يجادل به . كييفسكى فى ذات الفقرة من مقاله التى اورد فيها « نبذات » عن النروج ثبت المرة تلو المرة ذلك الواقع الذى يعرفه الجميع ، وهو ان « تقرير النروج لمصيرها » وانفصال النروج

لم يوقفا لا التطور بوجه عام ، ولا نمو عمليات الرأسمال المالى بوجه خاص ، ولا شراء النروج من قبل الانجليز !
لقد ظهر عندنا ، اكثر من مرة ، بلاشفة - مثلا ، الكسينسكى فى ١٩٠٨ - ١٩١٠ - جادلوا مارتوف على وجه الضبط حين كان مارتوف على حق ! فخلصنا ، يا رب ، من امثال هؤلاء « الحلفاء » !

ه - بصدد « الاحادية والاثنية »

يلومنا ب . كييفسكى على « تفسير المطلب تفسيرا اثينيا » ، ويكتب قائلا :

« ان فعل الامية الاحادى تحل محله الدعاية الاثنية »

هذا يبدو ماركسيا تماما ، ماديا تماما : الفعل ، الذى هو واحد ، تقابلة الدعاية التى هى « اثنية » . ولكنه من المؤسف اننا اذ ننظر عن كُتب ، يتعين علينا ان نقول ان هذه « احادية » كلامية كما كانت « احادية » دوهرينغ . وقد كتب انجلس ضد « احادية » دوهرينغ يقول : « من كوننا نصنف فرشاية الاحذية فى فئة واحدة مع الثدييات ، من هذا لا تنمو لها غدد حليبية » (١٩) .

وهذا يعنى انه لا يمكن الا عن الاشياء والخواص والظواهرات والافعال الواحدة فى الواقع الموضوعى القول بانها « واحدة » . وهذا الامر « التافه » هو الذى نسيه صاحبنا المؤلف !

انه يرى « اثنية » نا ، اولا ، فى اننا نطلب من عمال الامم المظلومة ، فى المقام الاول ، - والمقصود هنا هو المسألة القومية فقط - غير ما نطلبه من عمال الامم الظالمة .

ولكى نتحقق مما اذا كانت « احادية » ب . كييفسكى هنا هى « احادية » دوهرينغ ، يجب ان نرى الحال فى الواقع الموضوعى .

هل الوضع الفعلى للعمال فى الامم الظالمة والعمال فى الامم
المظلومة واحد على صعيد المسألة القومية ؟
كلا ، ليس واحدا .

(١) اقتصاديا يقوم الفرق فى ان قسما من الطبقة العاملة
فى البلدان الظالمة يتمتع بفتات الارباح الزائدة التى يحصل عليها
برجوازيو الامم الظالمة بسلخ جلود عمال الامم المظلومة . فضلا
عن ذلك ، تبين المعطيات الاقتصادية ان نسبة العمال من الامم الظالمة
الذين ينضمون الى فئة « الوكلاء » اكبر من نسبة العمال من الامم
المظلومة ، — ان نسبة مثوية اكبر ترتفع الى مستوى ارستقراطية
الطبقة العاملة * . وهذا واقع . ان عمال الامة الظالمة يشتركون الى
حد ما مع برجوازياتهم فى امر نهبها للعمال (وسواد السكان) من
الامة المظلومة .

(٢) سياسيا يقوم الفرق فى ان عمال الامم الظالمة يشغلون
وضعا مميزا فى جملة كاملة من ميادين الحياة السياسية بالمقارنة مع
عمال الامم المظلومة .

(٣) فكريا او روحيا ، يقوم الفرق فى ان عمال الامم الظالمة
يتربون دائما سواء فى المدرسة او فى الحياة ، بروح الازدراء او
الاحتقار حيال عمال الامم المظلومة . مثلا . ان كلا من الروس
تربى او عاش بين الروس ، قد شعر بهذا .

اذن ، هناك فى الواقع الموضوعى فرق على طول الخط اى
« اثنية » فى العالم الموضوعى المستقل عن ارادة وادراك الافراد .

* راجعوا ، مثلا ، كتاب غورفيتش الصادر بالانجليزية عن الهجرة ووضع
الطبقة العاملة فى اميركا (« Immigration and Labor ») (« الهجرة والعمل » .
الناشر) .

فاى موقف يجب وقوفه بعد هذا من اقوال ب . كيفسكى
بصدد « فعل الاممية الاحادى » ؟
هذه جملة رنانة فارغة ، لا اكثر .

لكى يكون فعل الاممية المتألفة فى الواقع من عمال مقسمين الى
عمال ينتسبون الى الامم الظالمة والامم المظلومة واحدا ، لهذا
الغرض ينبغى القيام بالدعاية فى هذه الحال وتلك بصورة غير واحدة :
هكذا تجب المحاكمة من وجهة نظر « الاحادية » الفعلية (لا
الدوهرينغية) ، من وجهة نظر مادية ماركس !

مثلا ؟ لقد سبق وسقنا مثلا (فى الصحافة العلنية منذ سنتين
ونيف !) - بصدد النروج ، ولم يحاول احد دحضنا . ان فعل العمال
النروجيين والاسوجيين لم يكن فى هذا الحال الملموس والمأخوذ من
الحياة « احاديا » ، واحدا ، امميا الا لأن العمال الاسوجيين دافعوا
بلا قيد ولا شرط عن حرية انفصال النروج ، ولأن العمال النروجيين
طرحوا بصورة مشروطة مسألة هذا الانفصال . ولو ان العمال الاسوجيين لم
يطالبوا بلا قيد ولا شرط بحرية انفصال النروجيين ، لكانوا شوفينيين ،
شركاء فى شوفينية الملاكين العقارين الاسوجيين الذين ارادوا ان
« يحفظوا » النروج بالقوة ، بالحرب . ولو ان العمال النروجيين لم
يطرحوا بصورة مشروطة مسألة الانفصال ، اى بحيث يمكن ان
يصوت ويدعو ضد الانفصال اعضاء الحزب الاشتراكى-الديموقراطى
ايضا ، لكان العمال النروجيون خالفوا واجب الاممين وسقطوا فى
حماة التعصب القومى النروجى ، الضيق ، البرجوازى . لماذا ؟
لأن البرجوازية هى التى حققت الانفصال ، لا البروليتاريا ! لأن
البرجوازية النروجية (ككل برجوازية) تحاول دائما ان تشق عمال
بلدها عن عمال البلد « الغريب » ! لأن كل مطلب ديموقراطى (بما

فى ذلك مطلب الحق فى تقرير المصير) يخضع بنظر العمال الواعين للمصالح العليا للاشتراكية . فلو ان فصل النروج عن اسوج مثلا ، عنى ، بالتأكيد او بصورة محتملة ، الحرب بين انجلترا والمانيا ، لكان تعين على العمال النروجيين لهذا السبب ان يكونوا ضد الانفصال ؛ ولكن توفر للاسوجيين الحق والفرصة ، دون ان يكفوا عن ان يكونوا اشتراكيين ، للتحرىض فى مثل هذه الحال ضد الانفصال ، وذلك فقط اذا ناضلوا بدأب وانتظام وانسجام ودائما ضد الحكومة الاسوجية من اجل حرية انفصال النروج . والا ، لما كان صدق العمال النروجيون والشعب النروجى ولما كان بوسعهم ان يصدقوا نصيحة العمال الاسوجيين .

ان مصيبة اخصام حق تقرير المصير تنبع كلها من كونهم يتصلون بتجريدات ميتة ، خوفا من ان يحلوا الى النهاية مثلا ملموسا واحدا على الاقل من الحياة الفعلية . ان اشارتنا الملموسة فى الموضوعات ، القائلة ان الدولة البولونية الجديدة « قابلة للتحقيق » تماما الآن ، فى حال تجمع معين لظروف حربية ، استراتيجية بوجه الحصر ، لم تلق اعتراضا لا من جانب البولونيين ولا من جانب ب . كيفسكى . ولكن احدا لم يرغب فى امعان الفكر فيما ينبع من هذا الاعتراف الصامت بصحة رأينا . والحال ، ينبع من هنا بوضوح ان دعاية الامميين لا يمكن ان تكون واحدة بين الروس وبين البولونيين اذا ارادت ان تربى هؤلاء واولئك على السواء « للعمل الواحد » . ان العامل الروسى (والالمانى) ملزم بان يدعم بلا قيد ولا شرط مطلب حرية انفصال بولونيا ، لأنه فى الحال المعاكس يكون بالفعل ، الآن خادما لنيقولاى الثانى او لهندنبورغ . وبوسع العامل البولونى ان يدعم الانفصال بصورة مشروطة فقط ، لأن من يعلق (مثل

الفراكه) (٢٠) على انتصار هذه البرجوازية الامبريالية او تلك يصبح خادما لها . وان عدم فهم هذا الفرق الذى هو شرط « فعل » الاممية « الاحادى » يعنى عدم فهم السبب الذى يحمل القوات المسلحة الثورية على ان تنطلق من نيجنى الى الغرب ، ومن سمولنسك الى الشرق ، وذلك لاجل « الفعل الاحادى » ضد الجيش القيصرى الذى يربط مثلا بالقرب من موسكو .

* * *

ثانيا ، يلومنا صاحبنا نصير الاحادية الدوهرينغية الجديد لأننا لا نحرص على « اوثق التلاحم التنظيمى بين مختلف الفروع الوطنية للاممية » فى ظل الانقلاب الاجتماعى .

فى ظل الاشتراكية ، يزول الحق فى تقرير المصير لأن الدولة تزول آنذاك . هكذا يكتب ب . كييفسكى . وهو يكتب هذا ، كما يزعم ، لدحضنا ! ولكنه قيل بدقة ووضوح عندنا ، فى ثلاثة اسطر — الاسطر الاخيرة الثلاثة من الفقرة الاولى من موضوعاتنا « ان الديمقراطية هى ايضا شكل من اشكال الدولة لا بد ان يزول مع زوال الدولة » . وهذه الحقيقة بالذات يرددها — من اجل « دحضنا بالطبع ! — ب . كييفسكى فى بضع صفحات من فقرته ج (الفصل الاول) ، علما بانه يرددها مشوها اياها . فقد كتب يقول : « نحن نفكر وقد فكرنا على الدوام متصورين لانفسنا النظام الاشتراكى بصورة نظام للاقتصاد ممرکز ديموقراطيا تماما (! ! ؟) تزول فى ظله الدولة بوصفها جهازا لسيادة قسم من السكان على القسم الآخر » . هذا تشوش لأن الديمقراطية هى ايضا سيادة « قسم من السكان على القسم الآخر » ، هى ايضا دولة . اما فيما يقوم اضمحلال الدولة

بعد انتصار الاشتراكية ، وما هي ظروف هذه العملية ، فمن الواضح ان المؤلف لم يفهم هذا .

ولكن الرئيسى انما هو «اعتراضه» بصدد عهد الثورة الاجتماعية . فبعد ان شتمنا المؤلف بالكلمات الرهيبة للغاية «تلمودىي الحق فى تقرير المصير» ، استطرد يقول : «هذه العملية (الانقلاب الاجتماعى) انما نفكر بها متصورينها بصورة عمل موحد لبروليتاريى جميع (!!) البلدان الذين يدمرون حدود الدولة البرجوازية (!!) ويسقطون اعمدة الحدود» (بصرف النظر عن «تدمير الحدود» ؟) و «يفجرون (!!) الوحدة القومية و يقيمون الوحدة الطبقيّة» .

ولا نقصد اهانة قاضى «التلموديين» الصارم ، اذا قلنا : — هنا كثرة من الكلام الفارغ ، ولا توجد البتة اية «افكار» .

فان الانقلاب الاجتماعى لا يمكن ان يكون عملا موحدًا لبروليتاريى جميع البلدان للسبب البسيط التالى ، وهو ان اغلبية البلدان واغلبية سكان الارض لم تبلغ الى الآن حتى درجة التطور الرأسمالية ، او انها لا تزال فى بداية درجة التطور الرأسمالى فقط . وهذا ما قلناه فى الفقرة السادسة من موضوعاتنا ؛ ولكن ب . كييفسكى اما لمجرد عدم الانتباه واما لعدم القدرة على التفكير ، «لم يلاحظ» اننا لم نورد هذه الفقرة عبثا ، بل اوردناها على وجه الضبط لدحض التشويهاات الكاريكاتورية عن الماركسية . فلأجل الاشتراكية ، لم ينضج غير البلدان المتقدمة فى الغرب وفى اميركا الشمالية ، وبوسع ب . كييفسكى ان يقرأ فى رسالة انجلس الى كاوتسكى («مجموعة سوسيال-ديموقراط») صورة بيانية ملموسة عن تلك «الفكرة» — الفعلية وليس الموعود بها فقط — القائلة ان الحلم «بالعمل الموحد

لبروليتارىي جميع البلدان » يعنى تأجيل الاشتراكية الى اجل غير مسمى اى « الى الابد » (٢١) .

ان الاشتراكية تحققها الاعمال الموحدة للبروليتاريين ولكن لا البروليتاريين من جميع البلدان ، بل من اقلية البلدان التى وصلت الى درجة تطور الرأسمالية المتقدمة . وان عدم فهم هذا هو الذى استتبع خطأ ب . كيفسكى . ففى هذه البلدان المتقدمة (انجلترا ، فرنسا ، المانيا ، وغيرها) حلت المسألة القومية من زمان ، والوحدة القومية ولت من زمان ، ولا وجود موضوعيا « للمهام القومية العامة » . ولهذا يمكن الآن فى هذه البلدان فقط « تفجير » الوحدة القومية ، واقامة الوحدة الطبقية ..

والحال يختلف فى البلدان غير المتطورة ، فى تلك البلدان التى افرزناها (فى الفقرة السادسة من موضوعاتنا) فى القسمين الثانى والثالث اى فى كل شرق اوروبا وفى جميع المستعمرات واشباه المستعمرات . هنا لا تزال توجد ، بموجب القاعدة العامة ، امم مظلومة وغير متطورة من الناحية الرأسمالية . وفى مثل هذه الامم لا تزال توجد موضوعيا مهام قومية عامة ، ونعنى بها المهام الديمقراطية ، مهام الاطاحة بالنير الاجنبى .

ويورد انجلس الهند كنموذج على وجه الضبط عن هذه الامم ، ويقول ان بوسعها ان تقوم بثورة ضد الاشتراكية الظافرة — لأن انجلس كان بعيدا عن تلك « الاقتصادية الامبريالية » المضحكة التى تتصور ان البروليتاريا الظافرة فى البلدان المتقدمة تقضى « من تلقاء ذاتها » ، بدون اجراءات ديموقراطية معينة ، على النير القومى فى كل مكان . ان البروليتاريا الظافرة تعيد تنظيم تلك البلدان التى انتصرت فيها . وهذا يستحيل فعله دفعة واحدة ، كما انه يستحيل « قهر » البرجوازية دفعة

واحدة . وقد تعمدنا الاشارة الى ذلك فى موضوعاتنا ، ومرة اخرى لم يفكر ب . كيفسكى ليعرف لاى غرض اشرنا الى هذا بصدد المسألة القومية .

وما دامت بروليتاريا البلدان المتقدمة تطيح بالبرجوازية وتصد محاولاتها المعادية للثورة ، فان الامم غير المتطورة والمظلومة لن تنتظر ، ولن تكف عن العيش ، ولن تزول . واذا كانت تستغل حتى ازمة ، صغيرة تماما بالقياس للثورة الاجتماعية ، من ازمات البرجوازية الامبريالية ، كحرب ١٩١٥-١٩١٦ ، لأجل الانتفاض (المستعمرات ، ارلندا) ، فلا ريب فى انها ستستغل بالاحرى الازمة الكبرى للحرب الاهلية فى البلدان المتقدمة من اجل الانتفاض . ان الثورة الاجتماعية لا يمكنها ان تحدث الا بصورة عهد يجمع الحرب الاهلية التى تشنها البروليتاريا على البرجوازية فى البلدان المتقدمة الى جملة كاملة من الحركات الديمقراطية والثورية ، بما فيها حركات التحرر الوطنى ، فى الامم غير المتطورة والمتأخرة ، والمظلومة .

لماذا ؟ لأن الرأسمالية تتطور بصورة متفاوتة ، ولأن الواقع الموضوعى يبين لنا ، الى جانب الامم الرأسمالية العالية التطور ، جملة كاملة من امم ضعيفة جدا من الناحية الاقتصادية وغير متطورة اطلاقا من الناحية الاقتصادية . ان ب . كيفسكى لم يمعن الفكر اطلاقا فى الظروف الموضوعية للثورة الاجتماعية من وجهة نظر النضوج الاقتصادي فى مختلف البلدان ، ولهذا فان اتهامه لنا باننا نحن « نخلق » مكانا لتطبيق الحق فى تقرير المصير ، ينطابق حقا من عقل مريض الى عقل سليم .

وبجهد جدير بمصير افضل ، يكرر ب . كيفسكى مرارا

عديدة استشهادات من ماركس وانجلس بصدد الفكرة القائلة انه يجب علينا « ان لا نخلق من الرأس ، بل ان نكتشف بواسطة الرأس في الظروف المادية المتوفرة » الوسائل لانقاذ البشرية من هذه المصائب الاجتماعية او تلك . وحين اقرأ هذه الاستشهادات المكررة ، لا يسعنى الا اتذكر « الاقتصاديين » السيئى الذكر الذين ... مضغوا ... بالصورة المملة ذاتها ، « اكتشافهم الجديد » بشأن انتصار الرأسمالية في روسيا . ان ب . كيفسكى يريد ان « يذهل »نا بهذه الاستشهادات ، لأننا نخلق من رؤوسنا ، حسب زعمه ، ظروف تطبيق حق الامم في تقرير مصيرها في العهد الامبريالى ! ولكننا نقرأ عند ب . كيفسكى هذا نفسه « الاعتراف غير المحترس » التالى :

« ان مجرد كوننا ضد (خط التأكيد للمؤلف) الدفاع عن الوطن يدل بوضوح ما بعده وضوح على اننا سنقاوم بنشاط كل قمع للانتفاضة الوطنية ، لأننا بذلك سنناضل ضد عدونا اللدود - الامبريالية » (الفصل الثانى ، الفقرة ج فى مقالة ب . كيفسكى) .

لا يجوز انتقاد مؤلف بعينه ، لا يجوز الرد عليه ، دون ان نورد على الاقل أهم موضوعات مقالته بكليتها . وما ان نورد موضوعة واحدة على الاقل بكليتها من موضوعات ب . كيفسكى حتى يتبين دائما ان ايا من جملة تنطوى على غلطتين او ثلاث او على حالتين او ثلاث من عدم امعان الفكر تشوه الماركسية !

١ - لم يلاحظ ب . كيفسكى ان الانتفاضة الوطنية هى ايضا « دفاع عن الوطن » ! والحال ان ذرة من التفكير تقنع كل امرئ بان الوضع هكذا بالذات ، لأن اى « امة منتفضة » « تدافع » عن نفسها دون الامة الظالمة ، تدافع عن لغتها وارضها ووطنها .

ان كل اضطهاد قومى يستثير الرد فى اوساط الشعب الواسعة ، وميل السكان المظلومين قوميا الى الرد ، كل رد ، هو انتفاضة وطنية .

واذا كنا نلاحظ احيانا كثيرة (ولا سيما فى النمسا وروسيا) ان برجوازية الامم المظلومة لا تفعل غير ان تثرثر بشأن الانتفاضة الوطنية ، بينما تعقد فى الواقع صفقات رجعية مع برجوازية الامة الظالمة من وراء ظهر شعبها وضده . فانه يجب فى هذه الاحوال ان يتوجه انتقاد الماركسيين الثوريين ، لا ضد الحركة الوطنية ، بل ضد افسادها وامتهانها وتشويهها فى مشاجرة تافهة . وللمناسبة نقول ان كثيرين جدا من الاشتراكيين-الديموقراطيين من النمسا وروسيا ينسون هذا ، ويحولون حقدهم المشروع على العراك القومى التافه ، الحقير ، الصغير من نوع المجادلات والشجار بصدد لغة اسم الشارع التى يجب ان تكون فى اعلى الالفة واللغة التى يجب ان تكون فى ادنى الالفة - يحولون حقدهم المشروع على هذا الى انكار لدعم النضال الوطنى . نحن لن « ندعم » اللعب الكوميدي بلعبة الجمهورية فى امارة ما من طراز امارة موناكو او مغامرات « الجنرالات » « الجمهورية » فى الدول الصغيرة باميركا الجنوبية او فى جزيرة ما بالمحيط الهادى ؛ ولكنه لا ينجم البتة من هنا انه من المسموح به نسيان شعار الجمهورية من اجل الحركات الديموقراطية والاشتراكية الجديدة . نحن نسخر ويجب علينا ان نسخر من العراك القومى التافه والشجار التافه بين قوميات فى روسيا والنمسا ، ولكنه لا ينجم البتة من هنا انه من المسموح به الامتناع عن دعم الانتفاضة الوطنية ، او كل نضال جدى ، شعبى شامل ضد النير القومى .

٢ - اذا كانت الانتفاضات الوطنية مستحيلة فى « العهد الامبريالى » ، فليس من حق ب . كييفسكى التحدث عنها . واذا كانت ممكنة ، فان جميع اقاويله التى لا نهاية لها عن « الاحادية » ، وعن اننا « نخلق » الامثلة عن الحق فى تقرير المصير فى ظل

الامبريالية ، وهكذا دواليك وهلمجرأ ، — ان كل هذا يتبدد هباء .
ان ب . كييفسكى يضرب نفسه بنفسه .

اذا كنا « نحن » « سنقاوم بنشاط قمع » « الانتفاضة الوطنية » —
وهي حالة اخذها ب . كييفسكى « نفسه » ، بوصفها حالة ممكنة —
فماذا يعنى هذا ؟

هذا يعنى ان العمل يأتى مزدوجا ، « اثينيا » اذا استعملنا
التعبير الفلسفى بصورة غير مناسبة مثلما يستعمله صاحبنا المؤلف
بصورة غير مناسبة . (أ) اولا ، « عمل » البروليتاريا والفلاحين
المظلومين وطنيا مع البرجوازية المظلومة وطنيا ضد الامة الظالمة ؛
(ب) ثانيا ، « عمل » البروليتاريا او القسم الواعى منها فى الامة
الظالمة ضد البرجوازية وجميع العناصر السائرين وراءها فى الامة
الظالمة .

ان العدد اللامتناهى من الجمل ضد « الكتلة القومية »
و « الاوهام » القومية ، ضد « سم » التعصب القومى ، ضد « تأجيج
نيران الكراهية القومية » وما الى ذلك ، — الجمل التى لغى بها ب .
كييفسكى — كان عبارة عن ترهات وسفاسف ، لأن المؤلف ، اذ
ينصح البروليتاريا فى البلدان الظالمة (ولا ننسى ان المؤلف يعتبر
هذه البروليتاريا قوة جدية) بان « تقاوم بنشاط قمع الانتفاضة الوطنية » ،
انما يؤجج بالتالى نيران الكراهية القومية ، انما يدعم بالتالى « كتلة »
عمال البلدان المظلومة « مع البرجوازية » .

٣ — اذا كانت الانتفاضات الوطنية ممكنة فى ظل الامبريالية ،
فان الحروب الوطنية ممكنة ايضا . وليس ثمة اى فرق جدى بين هذه
وتلك من الناحية السياسية . ان مؤرخى الحروب العسكريين على كامل
الحق حين يصنفون الانتفاضات كذلك فى عداد الحروب . وب .

كيفسكى ، دون امعان فى الفكر ، لم يضرب نفسه وحسب ، بل ضرب كذلك يونيوس (٢٢) وفرقة « الانترناسيونال » اللذين ينكران امكانية الحروب الوطنية فى ظل الامبريالية . والحال ان هذا الانكار هو التعليل النظرى المعقول الوحيد لأجل رأى ينكر حق الامم فى تقرير مصيرها فى ظل الامبريالية .

٤ - لأنه ما هى الانتفاضة « الوطنية » ؟ انها انتفاضة تسعى الى تأمين الاستقلال السياسى للامة المظلومة اى دولة وطنية منفصلة . واذا كانت بروليتاريا الامة الظالمة قوة جدية (كما يظن ويجب ان يظن المؤلف لأجل عهد الامبريالية) ، ألن يكون عزم هذه البروليتاريا على ان « تقاوم بنشاط قمع الانتفاضة الوطنية » اسهاما فى انشاء دولة وطنية منفصلة ؟ اجل ، بالطبع !

ان صاحبنا الناكر الجرىء « لقابلية تحقيق » الحق فى تقرير المصير قد تمادى فى الكلام الى حد انه يتعين على البروليتاريا الواعية فى البلدان المتقدمة ان تسهم فى تحقيق هذا التدبير « غير القابل للتحقيق » !

٥ - لماذا يجب علينا « نحن » ان « نقاوم بنشاط » قمع الانتفاضة الوطنية ؟ ان ب . كيفسكى يورد حجة واحدة فقط : « لاننا بذلك سنناضل ضد عدونا اللدود - الامبريالية » . ان كل قوة هذه الحجة تتلخص فى كلمة قوية « اللدود » ، مثلما قوة الحجج عند المؤلف تحل محلها على العموم قوة الجمل المتينة والطنانة ، « دق اسفين فى جسد البرجوازية الراجف » وما الى ذلك من تنميقات الاسلوب بروح الكسينسكى .

ولكن حجة ب . كيفسكى هذه غير صحيحة . فان الامبريالية هى عدونا « اللدود » مثلها مثل الرأسمالية . وهذا هو الحال . ولكنه ما

من ماركسى ينسى ان الرأسمالية تقدمية بالنسبة للاقطاعية ، وان
الامبريالية تقدمية بالنسبة للرأسمالية السابقة للاحتكار . وهذا يعنى
انه لا يحق لنا ان ندعم اى نضال كان ضد الامبريالية . فنحن لا
ندعم نضال الطبقات الرجعية ضد الامبريالية ونحن لا ندعم انتفاضات
الطبقات الرجعية ضد الامبريالية والرأسمالية .

وهذا يعنى انه اذا كان المؤلف يعترف بضرورة مساعدة انتفاضة
الامم المظلومة (« المقاومة النشيطة » فى وجه القمع تعنى مساعدة
الانتفاضة) ، فانه يعترف بذلك بتقدمية الانتفاضة الوطنية ، بتقدمية
تشكيل دولة منفصلة وجديدة ، وتعيين حدود جديدة ، والخ .. فى
حال نجاح هذه الانتفاضة .

ان المؤلف يخلط الحابل بالنابل حقا وفعلا فى اى من محاكماته
السياسية !

ان الانتفاضة الارلندية التى نشبت فى عام ١٩١٦ (٢٣) ،
اى بعد نشر موضوعاتنا فى العدد ٢ من « فوربوت » - قد اثبتت ، -
ومن المناسب قول هذا - ان الكلام لم يرم على عواهنه بصدد امكانية
الانتفاضات الوطنية حتى فى اوروبا !

١

٢ - بقية المسائل السياسية التى تطرق اليها ب . كييفسكى وشوهها .

قلنا فى موضوعاتنا ان تحرير المستعمرات ليس سوى حق الامم
فى تقرير المصير . وغالبا ما ينسى الاوروبيون ان الشعوب المستعمرة
هى امم ايضا ، ولكن الصبر على هذا « التناسى » يعنى الصبر على الشوفينية .
و « يعترض » ب . كييفسكى قائلا :

« لا وجود للبروليتاريا بمعنى الكلمة الخاص » فى طراز المستعمرة الصرف
(نهاية الفقرة ج فى الفصل الثانى) . « فلن يوضع اذن » حق تقرير المصير « ؟
هل يوضع لبرجوازية المستعمرات ؟ هل يوضع للفلاحين ؟ كلا ، بالطبع . من الخرق
ان يطرح الاشتراكيون (خط التشديد لب . كيفسكى) حيال المستعمرات شعار
تقرير المصير ، اذ انه من الخرق بوجه عام طرح شعارات حزب العمال حيال بلدان
لا يوجد فيها عمال » .

كيفما ارغى ب . كيفسكى وازيد معلنا وجهة نظرنا من
« الخرق » ، نجروء على كل حال ونعلن له باجلال ان حججه مغلوطة .
لم يسبق لاحد غير « الاقتصاديين » السيتى الذكر ان فكر بان « شعارات
حزب العمال » تطرح للعمال وحدهم * . والحقيقة ان هذه الشعارات
تطرح لجميع السكان الكادحين ، للشعب كله . فنحن نتوجه بالجزء
الديموقراطى من برنامجنا — وهو الجزء الذى لم يفكر ب . كيفسكى
باهميته « اجمالا » — خصيصا للشعب كله ، ولذلك نتكلم فى هذا
الجزء من البرنامج عن « الشعب » * * .

لقد نسبنا الى شعوب المستعمرات واشباه المستعمرات ١٠٠٠
مليون من السكان ، ولم يكلف ب . كيفسكى نفسه عناء دحض قولنا
الواضح هذا . وثمة من مجموع الـ ١٠٠٠ مليون اكثر من ٧٠٠ مليون
(الصين ، الهند ، ايران ، مصر) ينتسبون لبلاد يوجد فيها عمال .
ولكن طرح « حق تقرير المصير » حتى لتلك المستعمرات التى لا

* ننصح ب . كيفسكى بان يعيد قراءة الكتابات التى حبرها أ . مارتينوف
وشركاه فى سنوات ١٨٩٩ - ١٩٠١ . فاذا ما فعل يجد فيها الكثير من الحجج التى
يوردها « هو » .

* * ان بعض الظرفاء من خصوم « حق الامم فى تقرير المصير » يعترضون علينا
بحجة ان « الأمم » مقسمة الى طبقات ! ونحن نجيب مسوخ الماركسية هؤلاء عادة
بقولنا ان الجزء الديموقراطى من برنامجنا يتحدث عن « اوتوقراطية الشعب » (« الحكم
المطلق للشعب » - المترجم) .

يوجد فيها عمال ، والتي لا يوجد فيها غير مالكي العبيد والعبيد ،
الخ . ، هو فرض على كل ماركسي ، فضلا عن انه ليس من الخرق .
ولو اعمل ب . كـيـفـسـكـي الفكر قليلا ، لفهم ، على ما نحسب ،
هذا الامر ولفهم ايضا ان « حق تقرير المصير » يطرح على الدوام
« من اجل » الامتين : المظلومة والظالمة .
اما « اعتراض » ب . كـيـفـسـكـي الآخر ، فهو الآتي :

« ولذلك نكتفي نحن حيال المستعمرات بشعار سلبي ، اي بمطلب يطرحه
الاشتراكيون امام حكوماتهم - « اخرجوا من المستعمرات ! » وهذا المطلب غير
القابل التحقيق في نطاق الرأسمالية يشدد النضال ضد الامبريالية ، ولكنه لا ينافي
التطور ، لان المجتمع الاشتراكي لن يملك مستعمرات » .

ان عجز الكاتب او عدم رغبته في اعمال الفكر ولو قليلا في
مضمون الشعارات السياسية النظرية لهو مما يدهش ! فهل يتغير فحوى
الامر اذا استعملت عبارة من عبارات الدعاية بدلا من اصطلاح سياسي
دقيق من الناحية النظرية ؟ ان هتاف : « اخرجوا من المستعمرات ! »
يعنى على وجه التدقيق الاختباء في ظل عبارات الدعاية هربا من
التحليل النظرية ! يحق لكل داعية من دعاة حزبنا ، عندما يتكلم
عن اوكرانيا وبولونيا وفنلنده ، الخ . ، ان يهتف بالقيصرية
(« حكومته ») « اخرجى من فنلنده ، الخ . » ، ولكن كل داعية
ذكى يفهم ان من غير الجائز طرح الشعارات من ايجابية وسلبية بغية
« التشديد » فقط . وهل يمكن لاحد غير الكسينسكى ومن على شاكلته
ان يصر مؤكدا ان الشعار « السلبي » ، شعار « اخرجوا من الدوما
الاسود » ، يمكن ان يبرر بالنزوع الى « تشديد » النضال
ضد شر معنى .

ان عبارة تشديد النضال هي عبارة فارغة لذاتيين ينسون ان

الماركسية تتطلب لتبرير اى شعار كان تحليلا دقيقا لهذا الشعار من حيث واقعه الاقتصادى وظرفه السياسى ومغزاه السياسى . ينجبلنا ان نكرر ذلك ، ولكن ماذا نعمل اذا كانوا يضطروننا الى هذا المسلك ؟ قطع مناقشة نظرية حول مسألة نظرية بهتافات الدعاية - انها طريقة الكسينسكى وقد اعتدناها ، وهى طريقة رديئة . ان لشعار : « اخرجوا من المستعمرات » مضمونا سياسيا واقتصاديا واحدا ، هو : حرية امم المستعمرات فى الانفصال ، حريتها فى تشكيل دولة على حدة ، وليس له من مضمون غير هذا المضمون ! واذا كانت قوانين الامبريالية العامة تعيق ، كما يظن ب . كييفسكى ، حق الامم فى تقرير المصير ، وتجعل منه طوباوية ووهما ، الخ . ، الخ . ، فكيف يمكن ان نستثنى ، دون تفكير ، من هذه القوانين العامة اكثرية امم العالم ؟ من الواضح ان « نظرية » ب . كييفسكى هى كاريكاتور عن النظرية .

فى الاكثرية الكبرى من البلدان المستعمرة يوجد الانتاج البضاعى وتوجد الرأسمالية وخيوط اتصالات الرأسمال المالى . فكيف يمكن ان تدعى الدول ، كيف يمكن ان تدعى حكومات البلدان الامبريالية الى « الخروج من المستعمرات » ، اذا كان ذلك ، من وجهة نظر الانتاج البضاعى والرأسمالية والامبريالية مطلبا « غير علمى » تفضل لينش وكونوف (٢٤) واضرابهما و« دحضوه » بانفسهم بوصفه من « الطوباوية » ؟

ليس فى محاكمات الكاتب ظل من تفكير !

لم يصل بالكاتب تفكيره الى ان تحرير المستعمرات « غير قابل التحقيق » فقط بمعنى : « غير قابل التحقيق بدون جملة من الثورات » . لم يصل به تفكيره الى انه قابل التحقيق بالارتباط مع الثورة الاشتراكية

فى اوروبا . ولم يصل به تفكيره الى ان « المجتمع الاشتراكى لن يملك » لا المستعمرات وحسب ، بل الامم المظلومة بوجه عام . لم يصل به تفكيره الى انه لا يوجد اى فرق ، لا اقتصادى ولا سياسى ، بين « امتلاك » روسيا لبلونيا او لتركستان فى المسألة التى نحن بصددھا . لم يصل به تفكيره الى ان « المجتمع الاشتراكى » اذا كان يريد ان « يخرج من المستعمرات » ، فذلك فقط بمعنى منحها حق الانفصال الحر ، وليس البتة بمعنى نصحتها بالانفصال .

لتمييزنا بين مسألة الحق فى الانفصال ومسألة ما اذا كنا ننصح نحن بالانفصال ، نعتنا ب . كيفسكى بـ « المشعوذين » ، ولكى « يدعم » هذا الحكم « علميا » امام العمال كتب :

« ماذا يفكر العامل عندما يسأل الداعية عن الموقف الذى ينبغي للبروليتارى ان يتخذه حيال مسألة استقلال اوكرانيا السياسى ، فيسمع فى الجواب : يطالب الاشتراكيون بحق الانفصال وينشرون الدعاية ضد الانفصال ؟ »

اعتقد ان بوسعى اعطاء الجواب الدقيق على هذا السؤال . (فى ظنى - وهو الجواب - ان كل عامل ذكى يفكر بان ب . كيفسكى لا يحسن التفكير .

ان كل عامل ذكى « يفكر » على النمط الآتى : ب . كيفسكى بالذات يعلمنا ، نحن العمال ان نصيح : « اخرجوا من المستعمرات » . معنى ذلك انه ينبغي لنا نحن العمال الروس ان نطالب حكومتنا بالخروج من مونغوليا ومن تركستان ومن ايران ، وانه ينبغي للعمال الانجليز ان يطالبوا الحكومة الانجليزية بالخروج من مصر ومن الهند ومن ايران ، الخ .. ولكن هل يعنى ذلك اننا نريد نحن البروليتاريين الانفصال عن العمال والفلاحين المصريين ، عن العمال والفلاحين المونغوليين او

التركستانيين او الهنود ؟ وهل يعنى ذلك اننا نحن ننصح جماهير الكادحين فى المستعمرات « بالانفصال » عن البروليتاريا الاوروبية الواعية ؟ كلا ، قطعاً . لقد ايدنا على الدوام وما نزال نؤيد وسنؤيد اوثق التقارب والاندماج بين العمال الواعين فى البلدان المتقدمة والعمال والفلاحين والعيبد فى جميع البلدان المظلومة . وكنا على الدوام ننصح جميع الطبقات المظلومة فى جميع البلدان المظلومة ، بما فى ذلك المستعمرات ، وسننصحها على الدوام بان لا تنفصل عنا وبان تقترب منا وتندمج فينا ما امكن .

واذا كنا نطالب حكوماتنا بان تخرج من المستعمرات ، — اى اذا تركنا صيحات الدعاية واستعملنا الاصطلاح السياسى الدقيق — وطالبناها بان تمنح المستعمرات الحرية التامة فى الانفصال ، بان تمنحها فعلاً حق تقرير المصير ، واذا كنا انفسنا سنطبق هذا الحق على التأكيد وسنمنح هذه الحرية فور استيلائنا على السلطة ، فاننا نطلب ذلك من الحكومة الحالية وسنفعل ذلك عندما نصبح انفسنا حكومة لا لى « ننصح » بالانفصال ، انما نفعل ذلك ، بالعكس ، لى يصبح التقارب الديموقراطى بين الامم والاندماج الديموقراطى بين الامم اسهل واسرع . اننا سنبدل قصارى جهودنا للتقارب مع المونغولييين والاييرانيين والهنود والمصريين والاندماج بهم ، ونحن نعتقد ان من واجبنا ومصلحتنا ان نفعل ذلك ، والا تكون الاشتراكية فى اوربا غير وطيدة . وسنبدل ما فى وسعنا لنقدم لهذه الشعوب المتأخرة والمظلومة اكثر منا « المساعدة الثقافية الزبيلة » ، حسب تعبير موفق للاشتراكيين-الديموقراطيين البولونيين ، اى مساعدتها على الانتقال الى استخدام الماكينات وتسهيل العمل ، على الانتقال الى الديموقراطية ، الى الاشتراكية .

وإذا كنا نطالب بحرية الانفصال للمونغوليين والایرانیین
والمصريین ولجميع الامم المظلومة المهضومة الحقوق دون استثناء ،
فنحن لا نفعل ذلك قط لاننا نؤيد انفصالها ، انما نفعل ذلك لمجرد
كوننا نؤيد تقارب الامم واندماجها بملء حريتها واختيارها ، لا عن
طريق القسر . وليس من سبب غير هذا السبب !

والفرق الوحيد الذى نراه نحن ، من هذه الناحية ، بين الفلاح
والعامل المونغولى او المصرى وبين الفلاح او العامل البولونى او الفنلندى
يتلخص فى كون الاخيرین اناسا راقین ، اخبر سياسيا من الفلاحین
والعمال الروس ، واحسن استعدادا من الناحية الاقتصادية ، الخ . ،
ولذلك من المحتمل ان يصلوا فى وقت قريب جدا ، الى اقناع شعوبهم
التى تكره الروس الآن بحق لاضطلاعهم بدور الجلاذ بان شمل العمال
الاشتراکیین وروسيا الاشتراکية بهذا الحق قد ليس من المعقول وبان
المصلحة الاقتصادية تتطلب ، كالغريزة الاممية والديموقراطية والوعى
الاممى والديموقراطى ، تقارب جميع الامم واندماجها فى مجتمع
اشتراکى باسرع ما يمكن . وبما ان البولونیين والفنلندیين اناس ذوو
ثقافة عالية ، فانهم سيتبينون باسرع وقت ، فى اكبر الظن ، صحة
هذا التفكير ، ولن يدوم انفصال بولونيا وفنلنده بعد انتصار الاشتراکية
غير فترة قصيرة جدا . اما الفلاحون المصريون والمونغوليون والایرانیون
الواقفون على درجة فى سلم الحضارة اوطأ جدا ، فيمكن ان يدوم
انفصالهم مدة اطول ، ولكننا سنحاول تقصيرها كما قلنا بتقديم
المساعدة الثقافية التزیهة .

وليس فى موقفنا حيال البولونیين والمونغوليین اى فرق آخر ،
ولا يمكن ان يكون فى موقفنا اى فرق آخر . ليس من « تناقض »
بين الدعاية لحرية الامم فى الانفصال والتصميم الراسخ على منح

هذه الحرية عندما نصبح نحن حكومة ، وبين الدعاية للتقارب بين الامم واندماجها ، وليس من سبيل للتناقض . — — —

— — — هكذا « سيفكر » ، على ما نعتقد ، كل عامل فطن ،

اشتراكي حقا واممي حقا ، بصدد جدالنا مع ب . كييفسكى * .

في كل سطر من مقال ب . كييفسكى يبرز بوضوح الاستغراب

الرئيسي التالي : لماذا ننشر الدعاية لحرية الامم في الانفصال ، ولماذا

نحقق ذلك عندما نصل الى الحكم ، ما دام التطور كله يسير في

اتجاه اندماج الامم ؟ ونجيب نحن : للسبب نفسه الذي يجعلنا ننشر

الدعاية لديكتاتورية البروليتاريا ، ونحقق ديكتاتورية البروليتاريا عندما

نصل الى الحكم ، بالرغم من ان التطور يسير باكماله في اتجاه القضاء

على سيطرة قسم من المجتمع بالعنف على قسمه الآخر . فالديكتاتورية

هي سيطرة قسم من المجتمع على المجتمع كله ؛ وهي ، فوق ذلك ،

سيطرة تستند مباشرة الى العنف . ان ديكتاتورية البروليتاريا ، بوصفها

* يبدو ان ب . كييفسكى قد اخذ عن بعض الماركسيين الالمان والهولنديين

شعار « اخرجوا من المستعمرات » واكتفى بتكراره دون ان يعمل الفكر في هذا

الشعار لا من حيث مضمونه ومغزاه النظري ولا من حيث ظروف روسيا الخاصة .

للماركسي الهولندي والالمانى بعض العذر اذا اكتفى بشعار « اخرجوا من المستعمرات » ،

اولا ، لان ظلم المستعمرات هو حالة الظلم القومي النموذجية بالنسبة لأكثريّة بلدان

غرب اوروبا ؛ ثانيا ، لان مفهوم « المستعمرات » في بلدان غرب اوروبا واضح

جدا ، جلي وحيوى .

اما في روسيا ؟ ان خاصتها هي على وجه الدقة كون الفرق بين « مستعمرات » « نا »

وامم « نا » المظلومة غير واضح ، غير معين وغير حيوى !

وبمقدار ما يعذر ماركسى يكتب بالالمانية مثلا اذا نسي خاصة روسيا هذه ،

يلام ب . كييفسكى ، اذ انه ، بالنسبة لاشتراكي روسي يريد ان يفكر لا ان

يكتفى بمجرد التكرار ، لا بد ان يكون من الواضح ان محاولة ايجاد اى فرق جدوى بين

الامم المظلومة والمستعمرات في روسيا هي محاولة بليدة جدا .

ديكتاتورية الطبقة الوحيدة الثورية حتى النهاية ، هي امر لا بد منه
لاسقاط البرجوازية وصد محاولاتها المعادية للثورة . ومسألة ديكتاتورية
البروليتاريا لعلى جانب من الاهمية بحيث لا يمكن لمن لا يعترف
بها بتاتا ، او لا يعترف بها الا قولا ان يكون عضوا فى الحزب
الاشتراكى-الديموقراطى . بيد انه من غير الجائز ان ننكر ان من
الممكن ، فى حالات معينة ، استثنائية ، مثلا فى دولة من الدول
الصغيرة تحققت الثورة الاجتماعية فى جارتها من الدول الكبيرة ، ان
تتنازل البرجوازية عن السلطة بصورة سلمية اذا اقتنعت بان مقاومتها
امر لا جدوى منه ، واذا كانت تفضل الابقاء على رؤوسها سليمة .
والمحتمل اكبر الاحتمال بالطبع ان لا تتحقق الاشتراكية فى الدول
الصغيرة ايضا بدون حرب اهلية ، ولذلك فان برنامج الاشتراكية-
الديموقراطية الاممية الوحيد لا بد وان يكون الاعتراف بهذه الحرب ،
وان كانت مثلنا العليا براء من استخدام العنف حيال الناس . والشئ
نفسه *mutatis mutandis* (مع التعديلات المناسبة) يطبق حيال الامم .
نحن نؤيد اندماجها ، ولكن الانتقال من الاندماج بالقسر ، من
اللاحاق ، الى الاندماج الحر ، لا يمكن فى الوقت الحاضر بدون
حرية الانفصال . نحن نعترف - ونحن على كل الحق فى ذلك - بان
للعامل الاقتصادى الشأن الاول ، ولكن تفسير ذلك على نمط ب .
كيفسكى يعنى الكاريكاتور عن الماركسية . فالتروستات نفسها ،
والبنوك نفسها ، وان كانت على قدم المساواة امرا لا مفر منه فى
ظل الرأسمالية المتطورة ، تختلف فى ظروف الامبريالية الراهنة من
حيث اشكالها الملموسة فى شتى البلدان . فكم بالاحرى ان تختلف
الاشكال السياسية فى البلدان الامبريالية المتقدمة - اميركا وانجلترا
وفرنسا والمانيا - على الرغم من كونها ، فى الاصل ، واحدة .

وسيفظهر هذا التنوع فى الطريق الذى ستجتازه البشرية من الامبريالية
الحالية الى ثورة الغد الاشتراكية . ستصل جميع الامم الى الاشتراكية ،
ان هذا امر محتوم . ولكنها لن تصل جميعها على صورة واحدة ،
فستحمل كل منها امرا . تتفرد به الى هذا الشكل او ذاك من اشكال
الديموقراطية ، الى هذا المظهر او ذاك من مظاهر ديكتاتورية
البروليتاريا ، الى هذه السرعة او تلك فى تحويل مختلف وجوه الحياة
الاجتماعية على اسس الاشتراكية . وليس من شىء احقر نظريا
وادعى للضحك عمليا من ان نتصور المستقبل من هذه الناحية ،
« باسم المادية التاريخية » ، بلون رمادى واحد : اذ ان ذلك يكون
عبارة عن شحورة سوزدالية (٢٥) لا اكثر ولا اقل . وحتى فيما لو
اظهر الواقع انه لن يتحرر وينفصل قبل اول انتصار تحرزه البروليتاريا
الاشتراكية غير ١ من الامم المظلومة آنيا ، وانه لن ينفصل
قبل آخر انتصار للبروليتاريا الاشتراكية فى الدنيا (اى اثناء ما سيمر
من تقلبات الاحوال على الثورة الاشتراكية التى ابتدأت) غير ١
ايضا من الامم المظلومة ، وان انفصالها سيكون لاقصر وقت ، سنظهر
حتى فى هذه الحالة على حق من الناحيتين النظرية والعملية-السياسية ،
اذ ننصح العمال بان يحولوا منذ الآن دون ولوج عتبة احزابهم
الاشتراكية-الديموقراطية ودون اولئك الاشتراكيين من ابناء الامم
الظالمة الذين لا ينشرون الدعاية لحرية جميع الامم المظلومة فى
الانفصال ولا يعترفون لها بهذه الحرية . ذلك لاننا لا نعلم فى الحقيقة
ولا يمكننا ان نعلم اى عدد من الامم المظلومة سيحتاج عمليا الى
الانفصال لكى يقدم قسطه فى تنوع اشكال الديمقراطية واشكال
الانتقال الى الاشتراكية . ونحن نعلم ، نحن نرى ونحنس يوما ان

انكار حرية الانفصال هو اليوم زيف نظرى لا حدود له وخدمة
عملية للشوفينيين فى الامم الظالمة .

كتب ب . كييفسكى فى ملاحظة للمقطع الذى اوردناه : « نحن نؤكد اننا ندعم
كليا مطلب « معارضة الالحاقات بالغنف » ... » .

على قولنا الواضح تماما ان هذا « المطلب » يعنى الاعتراف
بالحق فى تقرير المصير ، وانه لا يمكن اعطاء تعريف صحيح لمفهوم
« الالحاق » دون حصره بالحق فى تقرير المصير ، لا يرد المؤلف
ببنت شفة ! انه يعتقد ، اغلب الظن ، انه يكفى ، لأجل المناقشة ،
ايراد الموضوعات والمطالب ، لا اثباتها !

ويواصل ب . كييفسكى : « ... هناك على العموم جملة من المطالب التى تشعذ
وعى البروليتاريا ضد الامبريالية تأخذها كليا فى صيغتها السلبية ، علما بانه لا تتوفر
اية امكانية لاختيار الصيغ الايجابية المناسبة ، مع البقاء فى تربة النظام القائم . ضد
الحرب ولكن لا من اجل صلح ديموقراطى ... » .

هذا غير صحيح — من اول كلمة الى آخر كلمة . فان المؤلف
قد قرأ قرارنا « المسالمة وشعار السلام » (ص ص ٤٤ — ٤٥ من
كراس « الاشتراكية والحرب ») ، وحتى استحسنه ، على ما يبدو ،
ولكنه من الواضح انه لم يفهمه . نحن نطالب بصلح ديموقراطى ،
محذرين العمال فقط من ذلك الكذب الزاعم انه ممكن فى ظل
الحكومات الحالية ، البرجوازية ، « بدون عدد من الثورات » ،
كما قيل فى القرار . وقد قلنا ان الوعظ « المجرد » بالسلام اى الوعظ
الذى لا يراعى الطبيعة الطبقيّة الفعلية ولا سيما الطبيعة الامبريالية
للحكومات الحالية فى البلدان المتحاربة هو استغفال للعمال . واعلنا
صراحة فى موضوعات جريدة « سوسيال-ديموقراط » (العدد ٤٧)

ان حزبنا سيقترح فى الحال صلحا ديموقراطيا على جميع البلدان المتحاربة اذا ما قادته الثورة الى الحكم حتى فى زمن الحرب الحالية . اما ب . كييفسكى ، الذى يؤكد لنفسه وللآخرين انه ضد الحق فى تقرير المصير « فقط » ، وليس البتة ضد الديموقراطية على العموم ، فقد تمادى فى الكلام الى حد اننا « لا نطالب بصلح ديموقراطى » . ولكن ، أليس هذا غريبا ؟

لا داعى الى التوقف عند كل من امثلة ب . كييفسكى اللاحقة ، لأنه لا يجدر اتفاق مكان لدحض مثل هذه الاخطاء المنطقية الساذجة التى تستثير الابتسام عند كل قارئ . فليس هناك ولا يمكن ان يكون هناك شعار « سلبى » عند الاشتراكية-الديموقراطية يقصد فقط « شحذ وعى البروليتاريا ضد الامبريالية » ، دون ان يعطى فى الوقت نفسه جوابا ايجابيا عن كيف تحل الاشتراكية-الديموقراطية المسألة المعنية حين تكون هى ذاتها فى الحكم . ان الشعار « السلبى » ، غير المرتبط بحل ايجابى معين ، لا « يشحذ » الوعى بل يخبله ، لأن هذا الشعار هو ترهة ، زعيق صرف ، انشاد بلا مضمون .

ان الفرق بين الشعارات التى « تنكر » او تصم البلايا السياسية والاقتصادية بقى غير مفهوم عند السيد ب . كييفسكى . ان هذا الفرق يقوم فى ان البلايا الاقتصادية المعروفة ملازمة للرأسمالية على العموم ، ايا كانت الابنية الفوقية السياسية القائمة فوقها ، وفى انه من غير الممكن اقتصاديا القضاء على هذه البلايا دون القضاء على الرأسمالية ، وفى انه يستحيل ايراد اى مثال على هذا القضاء . اما البلايا السياسية ، فهى تقوم ، على العكس ، فى الانحرافات عن الديموقراطية التى هى ممكنة كليا اقتصاديا « فى تربة النظام القائم » اى فى ظل الرأسمالية والتى تتحقق بصورة استثنائية فى ظلها فى دولة

ما بقسم منها ، وفى دولة اخرى بقسم آخر . ومرة اخرى ومن جديد لم يفهم المؤلف على وجه الضبط الشروط العامة لامكانية تحقيق الديمقراطية على العموم !

والشيء نفسه فى مسألة الطلاق . لنذكر القارئ بان روزا لوكسمبورغ هى اول من تناول هذه المسألة خلال مناقشة المسألة القومية . وقد اعربت عن رأى العادل القائل بانه يجب علينا ، مع دفاعنا عن الاستقلال الذاتى داخل الدولة (او المقاطعة او الاقليم وما الى ذلك) ، ان ندافع ، كاشتراكيين-ديموقراطيين من انصار المركزية ، عن حل اهم شئون الدولة ، بما فيها قوانين الطلاق ، من قبل سلطة عموم الدولة ، من قبل برلمان عموم الدولة . ان مثال الطلاق يبين بوضوح انه لا يسع المرء ان يكون ديموقراطيا واشتراكيا اذا لم يطالب فوراً بحرية الطلاق التامة ، لأن انعدام هذه الحرية هو جور فادح بحق الجنس المظلوم ، بحق النساء ، — رغم انه ليس من الصعب ابدا ان يفهم المرء ان الاعتراف للمرأة بحرية ترك زوجها لا يعنى دعوة جميع النساء الى ترك ازواجهن !

الا ان ب . كييفسكى « يعترض » قائلا :

« كيف يبدو هذا الحق » (الحق فى الطلاق) « اذا لم تستطع الزوجة ان تحققه فى هذه الاحوال » (اى حين تريد الزوجة ان تترك زوجها) ؟ « او اذا كان هذا التحقيق رهنا بارادة اشخاص ثالثين او ، — وما هو اسوأ — بارادة طالبى « يد » الزوجة المعنية؟ فهل نعمل ، يا ترى ، لكى يصار الى اعلان مثل هذا الحق ؟ كلا ، طبعاً ! »

ان هذا الاعتراض يبين عدم فهم تام للعلاقة القائمة بين الديمقراطية بوجه عام والرأسمالية . فان الظروف التى يستحيل فيها على الطبقات المظلومة ان « تحقق » حقوقها الديمقراطية هى فى ظل الرأسمالية ظروف عادية ، لا كحالات منفردة ، بل كظاهرة

نموذجية . ان حق الطلاق يبقى فى اغلبية الحالات غير محقق فى ظل الرأسمالية لأن الجنس المظلوم مقموع اقتصاديا ، لأن المرأة تبقى ، فى ظل الرأسمالية ، ايا كانت الديمقراطية القائمة ، « عبدة بيتية » ، عبدة محبوسة فى غرفة النوم وغرفة الاولاد والمطبخ . وحق العمال والفلاحين فى انتخاب قضات « هم » الشعبين ، وموظفي « هم » ، ومعلمي « هم » ، ومحلفي « هم » ، والخ . يستحيل كذلك تحقيقه فى اغلبية الاحوال فى ظل الرأسمالية وذلك على وجه الضبط بحكم قمع العمال والفلاحين اقتصاديا . والقول نفسه يصح على الجمهورية الديمقراطية ؛ فان برنامجنا « يعلن » ها بوصفها « اوتوقراطية الشعب » ، مع ان جميع الاشتراكيين-الديموقراطيين يعرفون جيدا نجدا ان الجمهورية الاوفر ديموقراطية لا تؤدى فى ظل الرأسمالية الا الى رشوة الموظفين من قبل البرجوازية والى تحالف البورصة مع الحكومة .

ان العاجزين كليا عن التفكير او غير الملمين اطلاقا بالماركسية هم وحدهم الذين يستتجون من هنا : اذن ، لا داعى الى الجمهورية ، لا داعى الى حرية الطلاق ، لا داعى الى الديمقراطية ، لا داعى الى حق الامم فى تقرير مصيرها ! اما الماركسيون ، فانهم يعرفون ان الديمقراطية لا تقضى على الاضطهاد الطبقي ، ولا تفعل غير ان تجعل النضال الطبقي اكثر نقاوة واتساعا وسفورا وحدة ؛ وهذا بالذات ما نريده . وبقدر ما تكون حرية الطلاق أتم واكمل ، بقدر ما يتضح للمرأة ان مصدر « عبوديتها البيتية » هو الرأسمالية وليس الحرمان من الحقوق . وبقدر ما يكون نظام الدولة اوفر ديموقراطية ، بقدر ما يتضح للعامل ان اصل الشر هو الرأسمالية وليس الحرمان من الحقوق . وبقدر ما تكون المساواة فى الحقوق بين القوميات أتم واكمل (وان تكون كاملة بدون حرية الانفصال) ، بقدر ما يتضح للعمال من ابناء الامة

المظلومة ان السبب يكمن فى الرأسمالية وليس فى الحرمان من الحقوق .
وهكذا دواليك .

ومرة ومرة اخرى : من غير اللائق مضغ القباء الماركسية ، ولكن
ما العمل اذا كان ب . كييفسكى لا يعرفها ؟

ان ب . كييفسكى يحاكم بصدد الطلاق مثلما كان يحاكم ،
— فى « غولوس » الباريسية ، كما اذكر ، — احد امناء اللجنة
التنظيمية فى الخارج ، غنيت به سيمكوفسكى (٢٦) . فقد كان
يحاكم كما يلى : صحيح ان حرية الطلاق لا تعنى دعوة جميع النساء
الى ترك ازواجهن ، ولكن اذا حاولت ان تقنع الزوجة : ان جميع
الازواج افضل من زوجك ، يا سيدتى ، فان الامر يؤول الى المآل
نفسه ! !

لقد نسي سيمكوفسكى ، حين حاكم على هذا النحو ، ان
غربة الاطوار لا تعنى مخالفة واجبات الاشتراكى والديموقراطى .
ولو ان سيمكوفسكى شرع يقنع كل زوجة بان جميع الازواج افضل
من زوجها ، لما رأى احد فى ذلك مخالفة لواجبات الديموقراطى ؛
واكثر ما كانوا قالوا : لا يمكن ان يخلو حزب كبير من كبار
غرباء الاطوار ! ولكن لو خطر فى بال سيمكوفسكى ان يدافع
عن شخص ينكر حرية الطلاق ، ويلجأ ، مثلاً ، الى المحكمة او
الى البوليس او الى الكنيسة ضد زوجته التى تعتزم تركه ، وان ينعت هذا
الشخص بالديموقراطى ، فاننا واثقون من ان حتى اغلبية زملاء
سيمكوفسكى فى الامانة فى الخارج كانوا عدلوا عن التضامن مع
سيمكوفسكى ، رغم انهم اشتراكيون اردياء !

ان سيمكوفسكى وب . كييفسكى قد « تكلما » كلاهما عن
الطلاق ، فكشفا عدم فهمهما للمسألة ، وتجاوزا لب القضية : ان

حق الطلاق ، مثل جميع الحقوق الديمقراطية بلا استثناء ، صعب على التحقيق فى ظل الرأسمالية ، وهو نسبى ، محدود ، ضيق شكلا ، ولكن اى اشتراكى-ديموقراطى مستقيم ان يعتبر مع ذلك من ينكرون هذا الحق اشتراكين ، وليس هذا وحسب ، بل لن يعتبرهم ايضا ديموقراطيين . وهنا جوهر القضية كله . ان كل « الديمقراطية » تتلخص فى اعلان وتحقيق « حقوق » قابلة للتحقيق قليلا جدا ونسبيا جدا فى ظل الرأسمالية ؛ والواقع ان الاشتراكية تستحيل بدون مثل هذا الاعلان ، بدون النضال فى سبيل الحقوق على الفور وفى الحال ، بدون تربية الجماهير بروح مثل هذا النضال .

ولم يفهم ب . كيفسكى هذا ، فتحاشى فى مقالته المسألة الرئيسية المتعلقة بفكرته الخاصة ، ونعنى بها المسألة التالية : كيف نقضى ، نحن الاشتراكين-الديموقراطيين ، على النير القومى ؟ ان ب . كيفسكى قد تملص بالجمل عن كيف ان العالم « سيغرق فى بحر من الدم » وما الى ذلك (الامر الذى لا يتعلق البتة بالموضوع) . اما من حيث الجوهر ، فقد بقى امر واحد : الثورة الاشتراكية ستحل كل شىء ! او كما يقول انصار نظرات ب . كيفسكى احيانا : الحق فى تقرير المصير مستحيل فى ظل الرأسمالية ونافل فى ظل الاشتراكية .

هذه نظرة سخيفة نظريا ، وشوفينية عمليا وسياسيا . ان هذه النظرة تعنى عدم فهم اهمية الديمقراطية . فالاشتراكية مستحيلة بدون الديمقراطية بمعنيين : ١ - لا يمكن للبروليتاريا ان تقوم بالثورة الاشتراكية اذا لم يهيئها لذلك النضال من اجل الديمقراطية ؛ ٢ - لا يمكن للاشتراكية الظافرة ان تصون انتصارها وتقود البشرية الى اضمحلال الدولة بدون تحقيق الديمقراطية الكاملة . ولهذا ، حين يقال ان تقرير

المصير نافل في ظل الاشتراكية ، فان هذا لغو ، تشوش كلى كما او قال احدهم : الديمقراطية نافلة في ظل الاشتراكية .

ان الحق في تقرير المصير ليس اكثر استحالة في ظل الرأسمالية من الديمقراطية على العموم ، وهو نافل في ظل الاشتراكية بقدرها .

ان الانقلاب الاقتصادى يخاق المقدمات الضرورية لأجل

القضاء على الاضطهاد السياسى بجميع صوره . ولهذا السبب بالذات

ليس من المنطق ، ليس من الصحيح التملص بالاستشهاد بالانقلاب

الاقتصادى حين توضع المسألة على النحو التالى : كيف القضاء على

النير القومى ؟ يستحيل القضاء عليه بدون انقلاب اقتصادى . هذا لا

جدال فيه . ولكن الاكتفاء بهذا يعنى السقوط فى حماة « الاقتصادية

الامبريالية » المضحكة والحقيرة .

يجب تحقيق المساواة فى الحقوق بين الامم ؛ اعلان وصياغة

وتطبيق « حقوق » متساوية لجميع الامم . وعلى هذا يوافق الجميع ، ما

عدا ب . كيفسكى وحده . ولكن هنا بالذات تنهض المسألة التى

يتجنبونها . أليس انكار الحق فى دولة وطنية انكارا للمساواة فى

الحقوق ؟

انه كذلك بالطبع . والديموقراطية المنسجمة ، أى الاشتراكية ،

تعلن وتصوغ وتطبق هذا الحق الذى لا سبيل بدونه الى التقارب

والاندماج الطوعى الكامل بين الامم .

٧ - الخاتمة . اساليب الكسينسكى

نحن ابعد من ان نكون قد درسنا جميع محاكمات ب .

كيفسكى . فان دراستها كلها تعنى كتابة مقال يوازى خمسة امثال

هذا المقال ، لأنه لا توجد عنده اى محاكمة صحيحة . الصحيح

عنده - اذا لم تكن هناك اخطاء فى الارقام - ملاحظة واحدة فقط تعطى ارقاما عن المصارف . اما الباقي كله ، فإى كبة خارقة من التشوش المتبل بجمل من نوع « دق اسفين فى الجسد الراجف » ، « لن نحاكم الابطال الغالبيين وحسب ، بل سنحكم عليهم كذلك بالموت والزوال » ، « ان العالم الجديد سيولد فى غمرة من اقصى التشنجات » ، « ليست البيانات والحقوق ، ولا اعلان حرية الشعوب هى التى ستكون الامر المقصود ، بل اقامة علاقات حرة فعلا ، وتدمير العبودية المزمنة ، والقضاء على النير الاجتماعى بوجه عام والنير القومى بوجه خاص » ، وهكذا دواليك وهلم جرا .

ان هذه الجمل تستر « شيئين » وتفصح عنهما : اولاً ، تقوم فى اساسها « فكرة » « الاقتصادية الامبريالية » - التى هى كاريكاتور مسيخ عن الماركسية ، وعدم فهم تام للعلاقة بين الاشتراكية والديموقراطية ، كما كانت عليهما « الاقتصادية » السيئة الذكر من اعوام ١٨٩٤ - ١٩٠٢ .

ثانياً ، فى هذه الجمل ، نرى بام العين تكرارا لاساليب الكسينسكى ، الامر الذى سيتعين تناوله بصورة خاصة ، لأن ب . كيفسكى وضع فقرة خاصة كاملة من مقالته (الفصل الثانى ، الفقرة هـ : « وضع اليهود الخاص ») بهذه الاساليب بوجه الحصر . لقد حدث ان ابتعد البلاشفة عن الكسينسكى ، حتى فى مؤتمر لندن عام ١٩٠٧ (٢٧) ، عندما عمد ، للرد على الحجج النظرية ، واخذ وضعة محرض ، وزعق ، خارجا تماما عن الموضوع ، بجمل رنانة ضد نوع ما من الاستثمار والاضطهاد . « طيب ، لقد بدأ الزعيق الآن » - هكذا كان يقول مندوبونا فى مثل هذه الحال . و« الزعيق » لم يجلب الخير لالكسينسكى .

و« زعيقا » كهذا بالضبط نجد عند ب . كيفسكى . فعدم معرفته ما يرد به على جملة من المسائل والاعتبارات النظرية الواردة فى الموضوعات ، يأخذ وضعة المحرض ويشرع فى الزعيق بجمل عن اضطهاد اليهود ، مع انه من الواضح لكل امرئ قادر نوعا على التفكير ان مسألة اليهود على العموم وجميع « صيحات » ب . كيفسكى لا تمت البتة باى صلة الى الموضوع . ان اساليب الكسينسكى لا تعود بالخير .

كتب فى آب - تشرين الاول (اغسطس
- اكتوبر) ١٩١٦

لينين . المؤلفات
الكاملة ، المجلد ٣٠ ،
ص ص ٧٧ - ١٣٠

ملاحظات

١ - « الاقتصادية » - تيار انتهازى فى الاشتراكية-الديموقراطية الروسية فى اواخر القرن التاسع عشر و اوائل القرن العشرين . عارض انصار « الاقتصادية » اشتراك الاشتراكية-الديموقراطية فى النضال السياسى ، لاعتبارهم انه يجب على الطبقة العاملة ان تكتفى بالنضال الاقتصادى من اجل تحسين ظروف وشروط العمل ، وزيادة الاجرة ، والخ .. دافع « الاقتصاديون » عن موضوعة خاطئة تشوه مذهب ماركس وتزعم « ان السياسة تسير دائما وراء الاقتصاد طوعا وانقيادا » . زعم « الاقتصاديون » ، بسبب تقديسهم للعفوية ، انه يجب على الحركة العمالية ان تتطور بصورة عفوية على وجه الحصر ؛ وانكروا الدور القيادى للحزب واهمية النظرية الماركسية فى الحركة العمالية .

انتقد لينين « الاقتصادية » انتقادا حادا فى كتابه « ما العمل ؟ » وفى مقالات نشرتها « الايسكرا » وفى اعمال اخرى . انتهى النضال الفكرى الذى خاضه الاشتراكيون-الديموقراطيون الثوريون ضد انصار « الاقتصادية » بهزيمة هؤلاء التامة ؛ وعند انعقاد المؤتمر الثانى لحزب العمال الاشتراكي-الديموقراطى فى روسيا (١٩٠٣) ، لم يكن « للاقتصاديين » اى نفوذ فى صفوف العمال . - ص ٣ .

٢ - « الايسكريون » - انصار اول جريدة ماركسية سرية لعامة روسيا ، وهى جريدة « الايسكرا » (« الشراة ») التى اسسها لينين فى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٠٠ فى الخارج ، من حيث كانت ترسل سرا الى روسيا . اضطلعت « الايسكرا » بدور كبير جدا فى تلاحم الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس الفكرى وفى اعداد توحيد المنظمات المحلية المبعثرة فى حزب ماركسى ثورى . - ص ٣ .

٣ - الشعبية - تيار فكري سياسي انبثق في روسيا في العقد الثامن من القرن التاسع عشر . كان الشعبيون ديموقراطيين برجوازيين صغارا ، وكانوا يسعون الى الاطاحة باللاتوقراطية (الحكم المطلق) والى تسليم الارض للفلاحين . اما السمات المميزة لفلسفة الشعبية ، فهي انكار دور الطبقة العاملة القيادية في الحركة الثورية ؛ الرأى الخاطىء الزاعم انه يمكن للمالك الصغير ، الفلاح ، ان يقوم بالانقلاب الاشتراكى ؛ اعتبار المشاعة ، التى كانت بالفعل من رواسب الاقطاعية والقنانة فى الريف الروسى ، خلية الاشتراكية ، والخ .. كانت اشتراكية الشعبين اشتراكية طوبوية لأنها لم تعتمد على تطور المجتمع الفعلى ، ولأنها لم تكن اكثر من جملة ، وحلم ، وامنية طيبة . - ص ٣ .

٤ - المقصود هنا مقاطعة ما اسى بدوما الدولة ، دوما بوليفين ، التى نظمها البلاشفة فى عام ١٩٠٥ .

فى (١٩) آب (اغسطس) ١٩٠٥ ، نشرت الحكومة القيصرية ، وقد تملكها الذعر من نطاق الثورة البادئة فى روسيا ، قانونا اعده وزير الداخلية بوليفين بتأسيس دوما الدولة . بموجب هذا القانون ، كان ينبغى ان يكون دوما الدولة مجرد هيئة استشارية ، لا هيئة تشريعية ، وكان العمال والفلاحون لا يتمتعون بحقوق الانتخاب .

دعا حزب البلاشفة الطبقة العاملة وجميع الكادحين الى مقاطعة دوما بوليفين مقاطعة نشيطة فعالة والى اعداد الانتفاضة المسلحة . اخذت موجة الحركة الثورية تتصاعد اكثر فاكثرت . وجرت فى عموم روسيا اضرابات ومظاهرات تحت شعار « لتسقط الاتوقراطية ! » ؛ وفى تشرين الاول (اكتوبر) نشب اضراب سياسى فى عموم روسيا ؛ وفى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٠٥ ، نشبت انتفاضة مسلحة فى موسكو . كنست الثورة دوما بوليفين ، فلم ينعقد . - ص ٣ .

٥ - « كاريكاتور عن البلشفية » . هكذا نعت لينين « الانسحابية » - وهى تيار انتهازى انتشر بين قسم من البلاشفة بعد ثورة ١٩٠٥ - ١٩٠٧ . اصر الانسحابيون بوغدانوف والكسينسكى وغيرهما على اتباع تكتيك غير صالح اطلاقا فى ظروف هزيمة الثورة وهجوم الرجعية . طالب الانسحابيون بانسحاب النواب الاشتراكيين-الديموقراطيين من دوما الدولة وبالامتناع عن العمل فى المنظمات المهنية والتعاونية وغيرها من المنظمات العلنية ؛ وعارضوا الجمع بين العمل العلنى والعمل السرى ، واعلنوا انه يجب على الحزب ان يكتفى

بالعمل السرى ، غير الشرعى . لم يكن بوسع شعارات الانسحابيين ان تؤدى الا الى ضعف صلات الحزب بالجماهير ضعفا شديدا و الى تحويله الى منظمة انعزالية عاجزة عن حشد القوى لأجل نهوض ثورى جديد . لقيت شعارات الانسحابيين الرد القاطع من جانب لينين والاعلبية الساحقة من اعضاء الحزب البلشفى . - ص ٤ .

٦ - المقصود هنا مقالة ب . كييفسكى (بياتا كوف) « البروايتاريا و » حق الامم فى تقرير مصيرها » فى عهد الرأسمال المالى » .
كان ينبغى ان تصدر مقالة لينين « بصدد الكاريكاتور عن الماركسية و بصدد « الاقتصادية الامبريالية » » ومقالة ب . كييفسكى فى « مجموعة « سوسيال - ديموقراط » » ، العدد الثالث . ولكن العدد الثالث من « المجموعة » لم يصدر آنذاك ، ولم تصدر المقاتلان . - ص ٤ .

٧ - يقصد لينين ، فى كلامه عن « الازمة العظيمة المعاصرة فى الاشتراكية » افلاس الاممية الثانية وانشقاق الحركة الاشتراكية العالمية فى عام ١٩١٤ . فعندما بدأت الحرب الامبريالية العالمية ، خان اغلبية زعماء الاحزاب الاشتراكية المنظمة الى الاممية الثانية ، قضية الاشتراكية ، وانتقلت الى جانب حكوماتها ودعمت الحرب الامبريالية . ولكن البلاشفة الروس وعلى رأسهم لينين ، وكذلك الاشتراكيون - الديموقراطيون اليساريون الالمان كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ وغيرهما وبعض الجماعات فى الاحزاب الاشتراكية الاخرى ظلوا اثناء لمبادئ الاممية ودعوا عمال بلدانهم الى انضال ضد حكوماتهم الامبريالية وضد الحرب الامبريالية . - ص ٤ .

٨ - تضمنت الفقرة التاسعة من برنامج حزب العمال الاشتراكي - الديموقراطى فى روسيا الذى صادق عليه المؤتمر الثانى للحزب فى ١٩٠٣ مطلب منح جميع الامم الحق فى تقرير مصيرها . - ص ٥ .

٩ - مجلس برن العام ، مؤتمر لفروع حزب العمال الاشتراكي - الديموقراطى فى روسيا فى الخارج ، انعقد فى برن من ٢٧ شباط (فبراير) الى ٤ آذار (مارس) ١٩١٥ . انعقد المؤتمر بمبادرة من لينين واتسم باهمية مجلس عام (كونفيرانس) لعموم الحزب البلشفى لأن عقد مجلس عام لعامة روسيا ابان الحرب كان مستحيلا . مثل لينين فى المجلس العام اللجنة المركزية والصحيفة المركزية (« سوسيال - ديموقراط ») ، وقاد عمل المجلس العام ، وقدم تقريراً فى

المسألة الاساسية الواردة فى جدول الاعمال - « الحرب ومهمات الحزب » .
صادق المجلس العام على مشاريع القرارات عن الحرب التى كتبها لينين . -
ص ٦ .

١٠ - غيد جول (١٨٤٥ - ١٩٢٢) - احد زعماء الحركة الاشتراكية فى فرنسا .
منذ بداية الحرب الامبريالية العالمية ، شغل موقفا اشتراكيا-شوفينيا ودخل فى
الحكومة الفرنسية البرجوازية . - ص ١٠ .

١١ - بليخانوف غيورغى فالتينوفيتش - (١٨٥٦ - ١٩١٨) شخصية بارزة فى
الحركة العمالية الروسية والعالمية ؛ اول داعية للماركسية فى روسيا . ابان الحرب
العالمية الاولى ، اشتراكى-شوفينى . - ص ١٢ .

١٢ - كاوتسكى كارل (١٨٥٤ - ١٩٣٨) - احد زعماء الاشتراكية-الديموقراطية
الالمانية والاممية الثانية ، ايديولوجى الوسطية . ابان الحرب العالمية الاولى ،
دافع عن الاشتراكية-الشوفينية وراء ستار من الجمل والتعابير الاممية . -
ص ١٣ .

١٣ - فرقة « الاممية » (« انترناسيونال ») - منظمة انشأها الاشتراكيون-الديموقراطيون
اليساريون الالمان كارل ليبكنخت و روزا لوكسمبورغ و فرانتس مهربنغ
و كلارا زينتكين وغيرهم فى بداية الحرب العالمية الاولى . ناضلت فرقة « الاممية »
ضد الامبريالية الالمانية وشهرت امام الطبقة العاملة بزعماء الاشتراكية-
الديموقراطية الالمانية الذين انتقلوا الى جانب الامبريالية . تعرضت فرقة
« الاممية » (« انترناسيونال ») لملاحقات قاسية من جانب الحكومة الالمانية
بسبب نشاطها الثورى . ولكن روزا لوكسمبورغ وغيرها من اعضاء الفرقة
وقفت مواقف غير صحيحة فى عدد من المسائل النظرية والسياسية ، فانتقد
لينين اخطاءهم فى مقالته « حول كراسة يونيوس » و « بصدد الكاريكاتور
عن الماركسية وبصدد « الاقتصادية الامبريالية » » وفى غيرها من المقالات .
ابتداء من كانون الثانى (يناير) ١٩١٦ ، اصبحت فرقة « الاممية » تسمى
باسم جماعة « سبارتاك » ، وبعد ذلك ، باسم اتحاد « سبارتاك » . فى كانون
الاول (ديسمبر) ١٩١٨ ، أسس السبارتاكيون الحزب الشيوعى الالمانى . - ص ١٦ .

١٤ - المقصود هنا موضوعات « الثورة الاشتراكية وحق الامم فى تقرير مصيرها »
التي كتبها لينين فى كانون الثانى - شباط (يناير - فبراير) ١٩١٦ ونشرت

بتوقيع هيئة تحرير « سوسيال - ديموقراط » فى مجلة «فوربوت» (« Vorbote ») ،
العدد ٢ ، نيسان (ابريل) ١٩١٦ . - ص ١٨ .

١٥ - ف . ايلين . اسم مستعار لفلاديمير ايليتش لينين . - ص ١٨ .

١٦ - راجعوا فريديريك انجلس . اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة . الفصل التاسع .
- ص ٣٠ .

١٧ - برنامج ارفورت . برنامج للاشتراكية-الديموقراطية الالمانية اقره مؤتمر الحزب
فى مدينة ارفورت عام ١٨٩١ . - ص ٣٣ .

١٨ - مارتوف يولى اوسيبوفيتش (١٨٧٣ - ١٩٢٣) - اشتراكي-ديموقراطى
روسى . احد زعماء المنشقية . - ص ٤٠ .

١٩ - دوهرينغ يفتينى (١٨٣٣ - ١٩٢١) - فيلسوف واقتصادى المانى .
ايدولوجى البرجوازية الصغيرة . انتقد انجلس نظرات دوهرينغ انتقادا
قاطعا فى مؤلفه «ضد دوهرينغ . السيد يفتينى دوهرينغ يحدث انقلابا فى العلم» .
- ص ٤١ .

٢٠ - الفراك - الجناح اليميني فى الحزب الاشتراكي البولونى (خ ا ب) - وهو
حزب قومى اصلاحى تأسس عام ١٨٩٢ . - ص ٤٥ .

٢١ - راجعوا رسالة انجلس الى كاوتسكى بتاريخ ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٨٨٢ .
- ص ٤٧ .

٢٢ - يونوس - اسم مستعار لروزا لوكسمبورغ ، المناضلة البارزة فى الحركة العمالية
الالمانية والبولونية . - ص ٥٢ .

٢٣ - فى نيسان (ابريل) ١٩١٦ ، نشبت انتفاضة الشعب الارلندى ضد السيادة
البريطانية ومن اجل استقلال ارلنده . استولى عمال دوبلين ، والبرجوازية
الصغيرة فى المدينة ، والمتطوعون الارلنديون - وهم منظمة كان يرأسها الزعماء
اليساريون فى حركة التحرر الوطنى الارلندى - على السلطة فى دوبلين واعلنوا
الجمهورية الارلندية . وفى الوقت نفسه ، بدأت اعمال مسلحة فى المدن والمقاطعات
الاخرى من البلاد .

وجهت الحكومة البريطانية ضد الثوار وحدات من القوات المسلحة والمدفعية . وقصفت السفن الحربية الانجليزية دوبلين . دام نضال سكان دوبلين البطولي ضد القوات المتفوقة عليهم بالعدد والعدة حوالى اسبوع . بعد هزم الانتفاضة ، نكلت الحكومة الانجليزية بالارلنديين تنكيلا وحشيا . وزجت ببضعة آلاف فى السجون ، واعدت قادة الانتفاضة : - ص ٥٣ .

٢٤- لنتش باول (١٨٧٣ - ١٩٢٦) - وكونوف هنريخ (١٨٦٢ - ١٩٣٦) - اشتراكيان-ديموقراطيان المانيان يمينيان متطرفان ، مدحا الامبريالية ، وعارضا مطلب منح المستعمرات الاستقلال . - ص ٥٦ .

٢٥- شحورة سوزدالية - عمل منفذ بفظاظة ورداءة. قبل الثورة ، عرفت ناحية سوزدال بايقوناتها الرخيصة المرسومة رسما رديئا . ومن هنا انبثق تعبير « شحورة سوزدالية » . ص ٦٢ .

٢٦ اللجنة التنظيمية - مركز المناشفة القيادى . - ص ٦٧ .
سيمكوفسكى سيميون يولييفيتش (ولد سنة ١٨٨٢) - اشتراكي-ديموقراطى روسى . منشفى . - ص ٦٧ .

٢٧- المقصود هنا المؤتمر الخامس لحزب العمال الاشتراكي-الديموقراطى فى روسيا الذى انعقد فى لندن من ٣٠ نيسان (ابريل) الى ١٩ ايار (مايو) (من ١٣ ايار الى اول حزيران - يونيو) ١٩٠٧ . - ص ٧٠ .

محتويات

- ١ - الموقف الماركسى من الحروب ومن «الدفاع عن الوطن» ٥
- ٢ - «فهمنا للعهد الجديد» ١٤
- ٣ - ما هو التحليل الاقتصادى ؟ ٢٠
- ٤ - مثال النروج ٣١
- ٥ - بصد «الاحادية والاثينية» ٤١
- ٦ - بقية المسائل السياسية التى تطرق اليها ب . كييفسكى وشوها ٥٣
- ٧ - الخاتمة . اساليب الكسينسكى ٦٩
- ملاحظات ٧٢

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابدعتم
لها ملاحظاتكم حول موضوع الكتاب وترجمته وشكل
عرضه ، وطباعته ، واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكى بولفار ، ٢١

موسكو - الاتحاد السوفييتى

